الأبعاد التداولية لتعريف (المسند) في الجملة الاسمية في شعر الفرزدق

إعداد

د. أسامة أحمد محمد إسماعيل
مدرس العلوم اللغوية بقسم اللغة العربية
كلية التربية جامعة الإسكندرية

دورية الانسانيات ـ كلية الآداب ـ جامعة دمنهور
العدد الستون - يناير- الجزء الأول - لسنة 2023

الأبعاد التداولية لتعريف (المسند) في الجملة الاسمية في شعر الفرزدق

د. أسامة أحمد محمد إسماعيل

ملخص البحث:

لا خلاف أنَّ الخبر (المسند) يعدُّ عنصرًا أساسيًّا من عنصري البنية الإسنادية الاسمية؛ لأنَّ كلًّا من المسند والمسند إليه عمدةٌ لا يمكن حدوث فائدة الكلام دونهما، والراجح في الاستعمال اللغوي للنظام النحوي في الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ معرفةً؛ لأنَّ الأصل فيه أن يكون معلومًا؛ وكذلك الأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنَّه "الحكم" الذي يُحكم به على المبتدأ – نحو قولنا: **زيدٌ منطلقٌ** – على نحو ما قرَّره أغلب النحاة؛ ولكن قد يلجأ المتكلم إلى العدول عن هذا النمط المألوف لتركيب الكلام إلى أنماط أخرى يضع بها قصده بهدف الوصول إلى دلالات بعينها. فقد يلجأ المتكلم إلى تعريف الخبر، وهذا العدول من شأنه أن يجعل الجملة الاسمية تتكون من معرفتين؛ نحو: **زيدٌ المنطلق**. ولا شكَّ أنَّ مخالفة الأصل النحوي في بناء الجملة يكون لغرض تأدية معنى من المعاني ووظيفة من الوظائف التواصلية.

ويهتمُّ هذه البحث بدراسة الجانبين: الوظيفي والدلالي لمجيء الخبر معرفةً، وذلك بتحليل أنماط تعريف الخبر في البنية الإسنادية الاسمية، وتحليل دور كلِّ نمطٍ منها، وما يؤديه في تركيب الجملة الاسمية من إحالات خارجية. ويحاول هذا البحث دراسة هذين الجانبين في تركيب الجمل الاسمية في شعر الفرزدق في ضوء منهج وصفي تحليلي يبدأ بالدرس النحوي العربي وصولًا إلى معطيات اللسانيات التداولية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

الأبعاد التداولية، التعريف، الخبر، الوظائف التواصلية، الفرزدق.

The pragmatic dimensions of the definition of (Al-Musnad) in the nominative sentence in Al-Farazdaq's poetry

Dr. Osama Ahmed Mohamed Ismail
Lecturer of Linguistic Sciences, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Alexandria University

Abstract:

There is no dispute that the predicate (the predicate) is an essential element of the nominal predicate structure. Because both the predicate and the predicate to it are mayors, the benefit of speech cannot occur without them, and the most correct in the linguistic use of the grammatical system is the definition of the beginner; because the origin is that the ascribed to him is known; Likewise, the principle is denying the news because it is a "musnad" - towards our saying: Zayd as a starting point - as decided by most of the grammarians; However, the speaker may resort to deviating from this familiar pattern of constructing speech to other patterns with which he puts his intent in order to reach specific connotations. The speaker may resort to defining the news, and this would make the nominal sentence consist of two knowledges; Towards: Zayd Al-Muntalaq. There is no doubt that the violation of the grammatical principle in the construction of the sentence is for the purpose of performing one of the meanings and one of the communicative functions.

This research is concerned with studying the two aspects: the functional and the semantic of the advent of the predicate with knowledge, by analyzing the patterns of defining the predicate in the nominative attribution structure, and analyzing the functions of each of them, and the external referral it performs in the predicate structure, and the a priori assumptions it produces. This research attempts to investigate this phenomenon in the nominal predicate structures in Al-Farazdaq's poetry in the light of a descriptive and analytical approach that begins with the traditional Arabic grammatical thought and leads to the data of contemporary pragmatic linguistics.

key words:
Pragmatic dimensions, news definition, communicative functions, farazdaq.

المقدمة:

إذا كانت اللغة أهم وسيلة للتعبير عن الفكر الواعي لدى الإنسان، وأكثر الوسائل شمولًا؛ فإنَّ الجملة أهم المكونات الأساسية للغة، فهي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة، وهي الإطار الذي يشمل ما عداه من الوحدات، وهي البنية التي تنعكس عليها معظم المؤثرات[1] . فلا عجب بعد ذلك أن تتخذ كل دراسة نحوية الجملة منطلقًا للوصف والتقعيد، فتكون بداية كل وصف لغوي ونهايته، وأن يكون من المبادئ الملتزمة في علم اللغة الحديث تحليل الكلام لا على أساس الألفاظ التي يتألف منها، "وإنَّما بوصف ما بين هذه الألفاظ من علاقة، وما تكون بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات، لا تحتاج إلى ما يتمها"[2] .

إنَّ المتأمل للدرس النحوي الموروث يلفيه قد عُني ـ منذ سيبويه ـ بعرض أنماط الجمل، وكيفية بنائها، كما عرضوا لكثير ممَّا له صلة بضوابط تشكيل الجملة ورسم بنيتها التركيبية والدلالية؛ "بل ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير، والحذف"[3].

كما أشار النحاة ــ في تناولهم لدراسة الجملة العربية ــ إلى الإسناد وركنيه منذ وقت مبكر جدًّا؛ إذ نلحظ ذلك في قول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا"[4]. ثمَّ تكرر ذكر هذين المصطلحين في مواضع أخرى من الكتاب[5]. وسار النحاة بعد سيبويه مقتفين أثره، حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهذين المصطلحين.

المسند إليه في الجملة الاسمية هو المحدَّث عنه، والمسند هو المحدَّث به في عبارة سيبويه[6]، وهو ما اشتهر عند عامة النحاة، وجرى في كتبهم؛ إذ يعدون المبتدأ في الجملة الاسمية مسندًا إليه والخبر مسندًا[7].

إشكالية البحث:

أقرَّ النحاة أنَّ الأصل في المبتدأ (المسند إليه) التعريف، كما أنّ الأصل في الخبر (المسند) التنكي، نحو: **زيدٌ قائم**؛ إلا أنَّ الناظر في الاستعمال اللغوي في تركيب الجملة الاسمية، يجد تراكيب نحوية كثيرة جاء فيها المبتدأ والخبر معرفتين على خلاف ما أقرَّه النحاة، نحو زيدٌ القائم، والقائم زيدٌ، وعمروٌ أخوك، وأخوك عمروٌ؛ فما دلالة تعريف الخبر في مثل هذه التراكيب وغيرها حينئذٍ؟

يعدُّ هذا التساؤل ومحاولة الإجابة عنه المحور الرئيس لهذا البحث؛ إذا نحاول في هذا البحث معرفة الأسباب التي يعدل فيها المتكلم عن النمط الأصلي لتركيب الكلام؛ فلا شكَّ أنَّ مخالفة الأصل النحوي في تركيب الجمل واستخدام ما يجوز فيها وفق الاستعمال العربي، يكون في الأغلب لغرض تأدية معنى من المعاني أو وظيفة من الوظائف التواصلية، لا لمجرد استخدام احتمالات جائزة، غير أنَّ النحاة لم يهتموا ببيان أسباب هذه المخالفة، ووظائفها الدلالية على نحو ما نجده عندهم من وضع مسوّغات أو ضوابط للابتداء بالنكرة؛ ممَّا دفعني إلى الاهتمام بهذلك الجانب في هذا البحث؛ ساعيًا إلى بيان دلالات الإخبار بالمعرفة ووظائفها الدلالية، في حدود ما وسعني من الجهد والوقت.

مادة البحث:

جاء شعر الفرزدق مادةً تطبيقيةً لموضوع البحث؛ وذلك لسببين: **أحدهما:** أنَّ الفرزدق يعدٌّ من المصادر المهمة للدراسات النحوية واللغوية؛ لما عُهِدَ عنه من قوة في الوصف والتعبير وجمال في اللفظ والصياغة، كما أنَّه أكثر شعراء العصر الأموي إثارة للنحاة؛ فتتبعوا أشعاره يستمدون منها الشواهد والحجج حينًا، ويخطئونه لمخالفته قواعد النحو حينًا آخر، **والسبب الآخر:** كثرة مجيء خبر المبتدأ معرفة على نحوٍ يعدُّ ظاهرة لغوية جديرة بالبحث والدراسة.

منهج البحث:

اقتضى البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يبدأ بالفكر النحوي العربي وصولًا إلى معطيات اللسانيات التداولية المعاصرة، ويرجع اعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه يصف الظاهرة محل الدراسة وصفًا لغويًّا؛ للوقوف على العناصر السياقية التي تحدد المعنى المقصود من تعريف الخبر (المسند) في شعر الفرزدق، كما اعتمد الباحث على اللسانيات التداولية في التحليل؛ لما تتميز به التداولية من اهتمام بالمتكلم ومقاصده في الكلام، واهتمامها بالمتلقي في عملية التواصل، والوصول إلى غرض المتكلم استنادًا إلى السياق المحيط بدائرة الخطاب الشعري.

ولتجلية الموضوع في جوانبه المختلفة؛ قسمت البحث إلى مقدمة ومحورين للدراسة؛ وبيَّنَ الباحث في **المقدمة** موضوع البحث إشكاليته وأهدافه وحدوده والمنهج المتبع، ثمَّ **المحور الأول: الإطار النظري** (تأصيل المصطلح) يتناول فيه الباحث مصطلحات البحث (المبتدأ والخبر ـ التعريف والتنكير ـ التداولية)، ثمَّ **المحور الثاني: الإطار التطبيقي**، ويشمل أربعة مباحث خُصِّص كلُّ مبحثٍ منها لدراسة الأبعاد التداولية لكل نوع من أنواع المعارف التي جاء عليها الخبر في شعر الفرزدق، ثمَّ اتبع الباحث ذلك كله **بخاتمة** أشار فيها إلى أهم نتائج البحث، يليها قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

المحور الأول: الإطار النظري (تأصيل المصطلح).

- التداولية:

يرجع مصطلح **التداوليــة** – بمفهومه الحديث – إلى الفليسوف الأمريكي (تشارلز موريس) الذي استخدمه سنة 1938م؛ للدلالة على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات: (علم التراكيب، علم الدلالة، التداولية) . ثمَّ استقلت التداولية كدرس لغوي قائم بذاته في العقد السابع من القرن العشرين على يد مجموعة من فلاسفة اللغة، وعلى رأسهم: أوستن، سيرل، جريس[8].

ومصطلحٌ التداولية **(Pragmatics)** هو مصطلحٌ مكونٌ من مورفيمين: **المصدر (تَـدَاوُل/ تَفَاعُـل)** من الفعل (تَدَاوَلَ/ تَفَاعَلَ)، الذي يفيد المشاركة. **واللاحقة الصرفية (يَّة)**، التي تدل على معنى المصدر الصناعي[9] . فالصيغة الصرفية للتداولية تفيد المشاركة بين طرفين، هما: (المتكلم والمخاطَب)؛ فالتداولية تعتمد على البعد التواصلي للغة؛ ولذلك تهتم بدراسة الخطاب بوصفه فعلًا تواصليًّا بين المتكلم والمخاطَب، وتعددت تعريفات التداولية في الدرس اللغوي المعاصر، ومن ذلك:

- دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية.
- دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل.
- فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم، أو هي دراسة معنى المتكلم.
- علم يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره[10] .

يظهر من هذه التعريفات أنَّ التداولية تهتمُّ بدراسة اللغة من خلال الاستعمال، وما يحيط به من السياق، والمقام، وغرض المتكلم، وكل ما يحيط بالحدث الكلامي؛ فعملية التواصل اللغوي تنشأ بين (متكلم/ مبدع) و(مخاطَب/ متلقي)، وتشمل هذه العملية كل ما يتصل بالخطاب؛ فتشمل الغاية من الحدث الكلامي

(قصد المتكلم)، وهي الغاية التواصلية الإبلاغية التي يريد المبدع تحقيقها من الكلام، بالإضافة إلى السياق الذي يرفع الإبهام حول الحدث الكلامي، وتتمُّ عملية التواصل اللغوي بفهم المخاطَب الشفرة اللغوي/ الرسالة وحصول مبدأ الإفادة عنده.

يفهم ممَّ سبق أنَّ التداولية تهتم بالخطاب وبالعلاقة المتبادلة بين عنصريه لبيان مقاصد المتكلم، وحصول الإفادة عند المتلقي؛ ومن ثَمَّ ترتبط التداولية باللغة في سياق استعمالها؛ لتبحث في مدى نجاح العملية التواصلية بين المبدع والمتلقي.

تلتقي التداولية مع الدلالة في دراسة المعنى؛ غير أن الدلالة تدرس المعنى بمعزل عن المواقف المحيطة به، في حين أنَّ التداولية تهتم بدراسة المعنى من خلال الاستعمال، وما يحيط به من السياق، أو المقام، وغرض المتكلم، وكل ما يحيط بالحدث الكلامي؛ فتبحث في أغراض المتكلمين ومقاصدهم من عملية الكلام، والكشف عن المعاني الدلالية التي يريدها المتكلم من الخطاب، ومراعاة أحوال المخاطَبين؛ تحقيقًا للتواصل والتفاعل بين أطراف الخطاب؛ لأنَّ وظيفة اللغة الأولى هي التواصل بين المتحاورين.

قد اهتمَّ النحاة في دراستهم بهذه المباحث؛ فاهتموا بدراسة القصد عند المتكلم، والإفادة عند المخاطب؛ تحقيقًا للتفاعل بين عنصري الخطاب، "فلولا إدراك المتكلم أن المخاطَب يعلم ويتفهم المقصود لما نجحت العملية التواصلية، ولما أدّى الكلام غرضه المقصود"[11].

- التعريف والتنكير في الفكر النحوي:

استعمل النحاة مصطلح التعريف مقابل مصطلح التنكير، وهذا ينسجم مع الدلالة اللغوية للفظين؛ إذ دلالة اللفظين متضادة، يقول الراغب الأصفهاني: "المعرفة والعرفان إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره...، ويضادُّه الإنكار"[12]، وقال الخليل: "النكرة نقيض المعرفة"[13]، وقال ابن فارس: "النون والكاف والراء أصل

صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه"[14].

أما تعريفهما اصطلاحًا ـ أقصد النكرة والمعرفة؛ فإن الجزم بتقديم مفهوم واضح للمعرفة والنكرة يعدُّ أمرًا صعبًا؛ فهذا ابن مالك يصرّح بأن الحكم على النكرة والمعرفة في أصل الوضع يعدُّ صعبًا، فيقول: "من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنًى نكرة لفظًا وعكسه، وهو في استعمالهم على وجهين"[15]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنَّه لا يمكن إغفال الاستعمال الفعلي للغة والاكتفاء بالأصل الذي وضعت عليه الكلمات تعريفًا أو تنكيرًا.

يدور مفهوم المعرفة والنكرة عند النحاة على أساس التقابل بين (المعيّن/ الشائع)، أو (الخاص/ العام). ويعدُّ سيبويه من أوائل من أشار إلى مصطلح التعيين والشيوع عندما قرن معنى المعرفة بدلالته على التعيين، ومعنى النكرة بدلالتها على الشيوع، فيقول عن علة تعريف الاسم: "وإنَّما صار معرفةً لأنَّه اسمٌ وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أُمَّته"[16]، كما نصَّ في موضع آخر عن علة النكرة بقوله: "وإنَّما كان النكرة لأنَّه من أُمة كلها له مثل اسمه"[17].

لم يختلف النحاة عمَّا قرَّره سيبويه، غير أنَّهم كانوا أكثر تحديدًا لمفهوم النكرة والمعرفة ، فهذا المبرد ينصُّ على أنَّ : "المعرفة ما وضع على شيء معين دون ما كان مثله"[18]، وقال أيضًا: "الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدًا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل، وفرس، وحائط"[19]، وقد عرَّف الرماني المعرفة بأنّها: "الاسم المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين، علامة موجودة وعلامة مقدرة، فالموجودة الألف واللام، والمقدرة ثلاثة أشياء، الاسم العلم والمضمر والمبهم، والنكرة المشترك بين الشيء وغيره في موضعه"[20]، ونلحظ من كلام الرماني أن العلامة اللفظية هي التي تحدد اختصاص الاسم، وقال ابن السراج: "كل اسم

عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنَّما سُمِّي نكرة من أجل أنَّك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكِر ... فكلما كان أكثر الاسم عمومًا فهو نكرة ممَّا أخص ... فكلما قلَّ عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف، وكلما كَثُرَ كان أنكر"[21].

أما ابنُ يعيش فلم يكتفِ بدلالة النكرة على العموم، ودلالة المعرفة على الخصوص، بل ربط ذلك بقصد المتكلم ومعرفة المخاطب؛ فقال عن المعرفة: "ما خصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم"[22]. ويرى أن المراد بالتعريف هو: "القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قولك: الغلام والجارية، إذا أردتَ غلامًا بعينه وجارية بعينها"[23]. فقد جعل ابن يعيش قصد المتكلم النقطة الأولى التي يُشرع منها لتعريف الكلمة، جاعلًا الهدف من ذلك القصد تعرّف المخاطب إلى الاسم كما يعرفه المتكلم؛ إذ يرى أنَّ مفهوم النكرة والمعرفة مرتبطٌ بعلم المخاطب، فما كان مجهولًا عند المخاطب فهو نكرة ــ وإن كان المتكلم عارفًا به ــ وما كان معلومًا عند المخاطب فهو معرفة، فيقول: "ولا يساوي المتكلم المخاطب؛ لأنَّ النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنَّك تقول: عندي رجلٌ، فيكون منكورًا، وإن كان المتكلم يعرفه، فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى علم المخاطب"[24].

- تداولية التعريف والتنكير:

تعدُّ ظاهرة التعريف والتنكير قطبٌ من أقطاب النحو العربي؛ إذ يعتمد عليها كثير من قواعد بناء الجملة العربية. فصحةُ كثيرٍ من التراكيب العربية يعود إلى المعرفة بتلك الظاهرة، والعلم بها شرطٌ في إدراك وظائف الكلمات في الجملة العربية؛ لذلك رأينا النحاة يعقدون لها بابًا خاصًّا في بداية مؤلفاتهم؛ لأنَّها منطلقٌ مهمٌّ في فهم كثير من الأبواب النحوية؛ فنجدها في أبواب متعددة من أبواب النحو: كالمبتدأ والخبر، الحال، والتمييز، والتوابع، والنداء، والممنوع من الصرف[25].

إنَّ المتتبع لما كتبه النحاة عن هذه الظاهرة يلحظ غلبة الجانب الشكلي في دراستهم مع وجود إشارات دلالية وتداولية مهمة تتفق مع ما يطرحه الدرس اللساني التداولي. فغالبًا ما يبدؤون حديثهم بتعريف التنكير والتعريف بالاعتماد على دلالتهما على الشيوع والتعيين، أو على ما يدلان عليه في العالم الخارجي، أو بعلاقتهما بخزين المعلومات المتبادلة بين المتكلم والمخاطب.

يخضع اختيار المتكلم للتنكير والتعريف إلى بُعدٍ تداوليٍّ يشمل عناصر غير لغوية تظهر بالاستعمال الفعلي للغة وتغلّف عملية الكلام. وتتمثّل هذه العناصر بالسياق أو المقام، والأشياء المتواجدة في أثناء التكلم، والتي قد يُشار إليها، والمتكلم وقصده، والمخاطب وعلمه، وما يمتلكه المتخاطبون من معلوماتٍ، ومعارف، وخبراتٍ سابقة. ومن دون هذه العناصر لا يمكن أن تتمّ العملية التواصلية بنجاح بين المتكلم والمخاطب[26]، ولا شكَّ أنَّ كل هذه العناصر وغيرها تُشكّل محور الدراسات التداولية. فالتداولية لا تعزل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة بوصفها نظامًا من القواعد المجردة، بل تدرسها بوصفها كيانًا مستعملًا من قبل متكلم معين في سياقٍ معين موجّهًا إلى مخاطب معين لأداء غرض تواصليّ معين[27]. فهي تستند إلى الاستعمال الفعلي للغة من أجل تفسير الظواهر اللغوية.

إنَّ ظاهرة التعريف والتنكير ظاهرة تتحدّد بالاستعمال الفعلي للغة (البعد التداولي)؛ إذ تتدخّل عوامل خارجة عن اللغة تساعد كلًّا من المتكلم والمخاطب في تعيين الألفاظ وتعريفها، أو إبهامها وتنكيرها. فانتقال اللفظ من التنكير إلى التعريف رهينٌ بقدرة المتكلم على إخراج اللفظ من حيز الوضع إلى حيز الاستعمال، وجعله متعيّنًا لدى المخاطَب، في حين يسعى المخاطب، بفعل ما يمتلكه من معلومات، إلى إدراك مقصود المتكلم، والتعرف إلى ما يُشير إليه اللفظ. وليس معنى التعريف أن يعرف المخاطب المسمّى، بل أن يتعرّف المخاطب إلى المسمّى الذي يقصده المتكلم. وعلى المتكلم أن يكون واضحًا في

تعيين المسمّى وتمييزه للمخاطب من بين كل المسمّيات؛ ليكون كلامه واضحًا وخاليًا من أي لبسٍ، "فالمتكلم يختار من الوسائل التعبيرية ما يراه دالًّا على نقل ما يريد إلى مخاطَب يفترض فيه العلم بالشيء المراد أو الجهل به"[28]؛ إذ تقع على عاتقه مهمة إنتاج الكلام على سَمْتٍ يستجيب لمقتضيات التواصل، فهو الذي يُنشئ الكلام؛ ليُعبِّر عمّا في ذهنه من معانٍ، مراعيًا بذلك حال المخاطب، وظروف إنتاج الكلام الأخرى[29]، في حين تقع على عاتق المخاطَب مهمة تأويل الكلام وفهمه فهمًا مطابقًا لمقصود المتكلم. فكلاهما ـ أي المتكلم والمخاطَب ـ يتوسّلان باللغة، وبما يقع خارجها؛ لتتكوّن لديهما قرائن تُقرِّب بين ما يقصده المتكلم، وما يفهمه المخاطب، ومن ثَمَّ تكون عملية التواصل بينهما ناجحة.

وبناءً على ما سبق؛ فإنَّ التعريف والتنكير محكوم بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطَب، أو بالمعلومات المتبادلة بين المتكلم والمخاطَب، وما يحيط بهما من موجودات، وما يقومان به من إشارات. وعلى هذا الأساس نعدُّ التعريف والتنكير ظاهرة تداولية.

المبتدأ والخبر وأحكامهما:

من المتّفق عليه بين النحاة أنَّ الجملة هي أصغر وحدة كلامية تؤدي غرضًا تواصليًّا بين المتخاطبين؛ لذا كانت الجملة هي المادة الأساسية التي اعتمد عليها النحو العربي، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "وأما الكلام فكلُّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يُسميه النحاة الجمل"[30]. وتتألف الجملة الاسمية – كما أقرَّ النحاة – من ركنين أساسيين، هما: المبتدأ (المسند إليه)، والخبر (المسند). ويقول سيبويه فيهما: "وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّمُ منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: "عبدُ الله أخوك" و"هذا أخوك"، ومثل ذلك يذهب عبد الله؛ فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء"[31]. فالمبتدأ (المسند إليه) هو

المحكوم عليه، ولا يكون إلا اسمًا، والخبر (المسند) هو المحكوم به، ويكون فعلًا أو اسمًا، وهذان الركنان هما عمدة التركيب في الجملة الاسمية، وما عداهما يكون فضلة أو قيدًا[32] .

يعرف سيبويه المبتدأ بقوله: "كلّ اسم ابتُدئ ليُبني عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنىّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنىّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[33]. أو هو كل اسم جردته من العوامل اللفظية العاملة، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، ويكون ثانيه خبره، ولا يغني واحد منهما عن صاحبه[34]، ويعدُّ – أعني المبتدأ – أساس الجملة الاسمية؛ لأنَّه يعتمد عليه الخبر أو الإخبار، فهو العلاقة المعلومة في الكلام بين طرفين: المتكلم والمخاطَب، والتي يؤسَّس عليها المقصود من تكوين الجملة الاسمية.

أما الخبر فقد عرَّفه النحاة تعريفات متعددة، والمتأمل فيها يجد أنَّ منهم من عرَّفه تعريفًا منطقيًّا فهو عند الجرجاني: الكلام المحتمل للصدق والكذب[35]؛ فلو قيل: "**زيدٌ مجتهدٌ**" لكان التصديق والتكذيب في الاجتهاد الذي أُخبر به عن زيدٍ، وليس في زيدٍ ذاته؛ لذا فإن التصديق والتكذيب للمعنى يقعان في معنى الخبر[36]. ومنهم من عرَّف الخبر تعريفًا شكليًّا على نحو ما نجده عند سيبويه وابن جني؛ فهو عندهما: "كل مَا أسندته إِلَى الْمُبْتَدَأ وَحدثت بِهِ عَنهُ"[37]، وعرَّفه كلٌّ من ابن السراج وابن يعيش تعريفًا وظيفيًّا بأنَّه: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ، وهو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا"[38]، وتابعهما ابن هشام في تعريفه للخبر بقوله: "والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف"[39].

وعلى الرغم من أنَّ أكثر تعريفات النحاة للمبتدأ والخبر كانت تعريفات شكلية؛ فإنَّ معظم تحليلاتهم جاءت في أكثرها تداولية؛ إذ يعدُّ مبدأ الإفادة الذي

اشترطه النحاة في حدِّهم للمبتدأ والخبر يعدُّ ركيزة من ركائز التداولية وملمحًا من ملامحها؛ فائتلاف المبتدأ مع الخبر يُشكل ما يعرف عند النحاة بالجملة، وهي وحدة اتصال بين المتكلم والمتلقي يحسن السكوت عليها. ولا بدَّ في الجملة من تحقق شرط أساسي هو حصول (الإفادة)، أي حصول الفائدة لدى المخاطب من الكلام؛ فالخبر يجب أن يفيد معنًى مجهولًا لدى المتلقي؛ لذا فإنَّ إنشاء جمل اسمية، نحو: الثلج باردٌ، والنار حارّةٌ، والسماء فوقَنا، والأرض تحتَنا، لا يصحُّ؛ لأنه لا يحصل به فائدة.

خصَّ النحاة كلًّا من المبتدأ والخبر ببعض الأحكام، منها أنَّ حكمهما الرفع، وأنَّ الخبرَ يجب أن يطابقَ المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، وأنَّ الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، وقد يتأخر المبتدأ عن الخبر لدواعٍ أو لأسبابٍ دلالية، وأنَّ الأصل ـ أيضًا ـ في المبتدأ التعريف، كما أنَّ الأصل في الخبر التنكير، وقد يأتي الخبر معرفةً، لدواعٍ أو لأسبابٍ دلالية، وهو محور الحديث في هذا البحث.

-تعريف المبتدأ والخبر في سياق الجملة الاسمية:

اهتمَّ النحاة العرب ــ كما قلنا ــ بظاهرة التنكير والتعريف بوصفها عنصرًا مهمًّا في إقامة أي تواصل لغوي مفيد، "فراحوا يربطون بين مفهوم (الإفادة) وبين مقولة (التعريف والتنكير) في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كالإسناد وغيره"[40]؛ فاشترطوا التعريف في المبتدأ؛ لأنه العنصر الذي يُبنَى عليه الخبر، ولا يمكن الإخبار عن نكرة؛ لأنَّ الجزء المستفاد من المتكلم إلى المخاطَب إنَّما هو معنى الخبر الذي يتمم الجملة الاسمية، فهو المعنى غير المعلوم أو قُلْ المعنى المجهول عند المخاطَب، أما المبتدأ فينبغي أن يكون معلومًا عند المخاطَب؛ لذا وجب افتراض معلومية المبتدأ عند كلٍّ من المتكلم والمخاطَب؛ إذ لا يصحُّ بناء مجهول على مجهول؛ ولذا فقد أجمع النحاة على عدم الابتداء

بالنكرة المحضة؛ لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد في الأغلب إلا إن حصلت به فائدة[41]؛ لذلك يجب أن يكون المبتدأ معرفةً.

يقول ابن السراج: "وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة؛ لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنَّك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو رجلٌ علامٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنَّه لا يُستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا"[42]. ويقول ابن جني: "وإنَّما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تُخبر عنها بخبرٍ يُستفاد منه معنى منكور، نحو: زيدٌ عندك، محمدٌ منطلقٌ"[43]. ويقول السيرافي في علة الابتداء بالمعرفة: "لأنَّك إنَّما تُخبر عمَّن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيُساويك فيه، وفي خبره. وفائدة الإفادة من المتكلم للمخاطب في الخبر، ولو جُعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً والاسم لا يستفيده المخاطب لم يَصِر المخاطب بمنزلة المتكلم في معرفة ما أفاده إياه"[44].

فالعلة عند النحاة من كون المبتدأ معرفة هي حصول الفائدة؛ لأنَّ الغاية من الكلام تحقق الفائدة، ولأنَّ الإخبار عن اسم غير المُعَيَّن لا يحقق فائدة صار من الواجب أن يكون المبتدأ معرفة، وهو بهذا يحقق للمخاطب فائدة دون الافتقار إلى قرينة لفظية أو معنوية، بخلاف الاسم النكرة، فإنَّ الفائدة بالإخبار عنه لا تتم إلا بقرينة لفظية أو معنوية[45].

وقرّر النحاة ــ أيضًا ــ أنَّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة[46]؛ لأنَّه المعلومة التي يجهلها المخاطب، "فهو محطُّ الفائدة، فالأصل فيه أن يكون نكرةً؛ لأنَّ الفائدة لن تتحقق إذا كان الخبر معلومًا للمخاطب، وعليه فلا فائدة من الإخبار بمعرفة"[47]؛ وذلك لأنَّ المقصود من الإخبار إفادة المخاطب بما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في العلم ذلك الخبر[48]، فالخبر هو الحكم الذي يصدره المتكلم على المبتدأ؛ فإذا كان الحكم معلومًا لدى المخاطب قبل الخطاب، فلا قيمة للحكم الذي أصدره المتكلم على المبتدأ.

وأجاز النحاة أن يكون الخبر معرفة؛ فيستوي المبتدأ والخبر في التعريف، نحو قولنا: "الله ربُّنا" فتنشأ عن هذا التعادل في التعريف قضيتان: **إحداهما**: أي المعرفتين هو المبتدأ وأيهما الخبر؟ **والأخرى**: التباس الخبر بالنعت (الصفة)، وقد ذهب النحاة في القضية الأولى مذاهب متعددة، فذهب بعضهم إلى أنَّك بالخيار في جعل أيّهما أردتَ المبتدأ أو الخبر[49]. وقال آخرون: الأخصُّ من المعرفتين هو المبتدأ والأعمُّ منهما فهو الخبر[50]. وقيل: يتعيّن أيُّ المعرفتين المبتدأ وأيُّهما الخبر بحسب المخاطَب، فما كان معلومًا لدى المخاطَب فهو المبتدأ، وما كان مجهولًا عند المخاطَب قبل الخطاب فهو الخبر[51]، وقيل: إذا تساوت المعرفتان حُكِمَ بابتدائية المقدم منهما، نحو قولنا: "زيدٌ الفاضل، والفاضلُ زيدٌ"[52]، وقيل: المشتق هو الخبر وإن تقدّم، نحو: "الفاضلُ زيدٌ"[53].

يظهر في آراء النحاة في الحكم على أي المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر اهتمامهم بالجانب التداولي في المسألة، باستثناء الرأي الأول الذي جعل الحكم على ابتدائية أحد المعرفتين بالخيار، وهو في ظنِّي رأيٌ يجانبه الصواب؛ لأنَّه يكون قد ساوى بين دلالة المبتدأ ودلالة الخبر، وهما متباينان؛ فإذا نظرنا إلى جملة (أخي المنطلق) على اعتبار أنَّ (أخي) مبتدأ و(المنطلق) خبر، وقارناها بدلالة الجملة ذاتها لكن على اعتبار أنَّ (المنطلق) مبتدأ، و(أخي) خبر؛ لوجدنا فرقًا واضحًا؛ فحين تقول: (أخي المنطلق) فأنت تطلق حكمًا على أخيك أنَّه من انطلق، وإذا قلت: (المنطلق أخي) فأنت تطلق حكمًا على المنطلق لمن لا يعرف الصلة بينكما أنَّه أخوك، فالمسألة ليست متروكة للخيار، بل محكومة بأحوال أطراف الحديث من متكلم ومخاطَبٍ وموقف تخاطبي[54].

أما الآراء الأخرى المذكورة آنفًا فقد برز فيها الجانب التداولي بروزًا واضحًا، ولا سيَّما الرأي الذي ربط تحديد المبتدأ من الخبر بالحالة الذهنية للمخاطَب، فقد راعى أصحابه الأحوال التخاطبية التي يحيط بعملية الخطاب، وربطوا الحكم على أيّ المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر بعلم المخاطَب وجهله، فقرّروا أنَّ ما

كان معلومًا لديه فهو المبتدأ، وما كان مجهولًا كان الخبر، واهتموا كذلك بمعرفة الحالة الذهنية للمخاطَب، ومعرفة ما يعتقده المتكلم من أحوال مخاطَبه، وبيَّنوا كيف يكون للجمل دلالات مختلفة تبعًا لاختلاف المقامات التخاطبية[55]، فلو نظرنا في الجملتين السابقتين:

- أخي المنطلق. - المنطلق أخي .

لوجدنا أنَّ المعنى العام المتحقق من الإسناد في هاتين الجملتين واحد، فكلا الجملتين تفيد أنَّ حدث الانطلاق كان من (أخي)، غير أنَّ استعمال الجملتين يكون مقامين تخاطبيين مختلفتين، فـ(أخي) في الجملة الأولى هو موضوع الخطاب (المبتدأ)، وهو الشيء الذي يتحدث عنه المتكلم، ويعتقد أنَّ المخاطَب يعرفه، فذكره في الكلام ليبني عليه حُكمًا، فالمتكلم هنا يفترض أنَّ المخاطَب يعرف من هو (أخي)، لكنَّه يجهل الحكم الذي سيصدره عليه، أما (المنطلق) فهو المحمول على موضوع الخطاب (الخبر)، وهو الأمر الذي يعتقد المتكلم أنَّ المخاطَب يجهله[56]؛ فيذكره لتحدث الفائدة، ويتمُّ المعنى الغائب عن المخاطَب؛ ولذا فإنَّ الغرض الإبلاغي من هذه الجملة هو إسناد حدث الانطلاق لأخي وقصره عليه. أما في الجملة الثانية فنجد أنَّ (المنطلق) هو الموضوع الذي يفترض المتكلم أنَّ المخاطَب يعرفه، فيذكره ليبني عليه حُكمًا، و(أخي) هو المحمول الذي يفترض المتكلم أنَّ المخاطَب يجهل بسبته إلى الموضوع، فيذكره لتحصل الفائدة ويعلم المخاطَب ما كان يجهله من أنَّ المنطلق هو أخي، فالغرض الإبلاغي في هذه الجملة هو التعريف بمن انطلق.

أما القضية الثانية التي نتجت عن مجيء المبتدأ والخبر معرفتين[57]، وهي التباس الخبر بالصفة، فقد لجأت اللغة إلى إزالة هذا اللبس عن طريق استخدام ضمير الفصل؛ لأنَّه يفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين، ليبيِّن أنَّ ما بعد هذا الضمير خبرٌ وليس نعتًا[58]، وأطلق الكوفيون على هذا الضمير اسم (دعامة)؛ لأنَّه يُقوِّي الكلام ويُؤكِّده[59].

ولضمير الفصل مهمتان: **إحداهما**: تركيبية: تتمثل في قدرة ضمير الفصل على مساعدة المُعرِب على تحديد الموقع الإعرابي للاسم المعرفة الواقع بعده؛ فالفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين يُعلم المخاطَب بأن ما بعد الضمير خبرٌ لا نعتًا، فحين نقول: (زيدٌ الفاضل) قد يفهم المخاطَب أن (الفاضل) صفة لمحمد، وأنَّ الخبر لم يأتِ بعد، ولكننا حين نقول: (زيدٌ هو الفاضل) نكون قد بيَّنَّا أنَّ (الفاضل) خبر لا نعتًا، وأزلنا اللبس الذي كان يحيط بالجملة قبل الفصل، **والأخرى** دلالية: تظهر في أمرين: **أحدهما** تقوية الكلام وتوكيده، وهو يُفهم من قول الكوفيين حين أطلقوا على الضمير اسم (دعامة)، **ثانيهما**: إفادة الاختصاص؛ بمعنى أنَّ فائدة الخبر ثابتة إلى الاسم الذي أُسند إليه دون سواه، فقولنا: (محمد هو الفاضل) فيه تقوية لنسبة الفضل إلى محمد، وفيه إشارة إلى أنَّ محمدًا ينفرد بالفضل من بين سائر نظرائه[60]. ويقول عبد القاهر: "فإذا قيل لك: "زيد المنطلق"، صار الذي كان معلومًا على جهة الجواز، معلومًا على جهة الوجوب. ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمّى (فصلًا) بين الجزءين فقالوا: "زيد هو المنطلق""[61].

ويرى البحث أنَّ مجيء الخبر معرفة غير ملبسٍ بالصفة، فعندما نقول: "زيدٌ الفاضلُ" فإنَّنا نطقنا بجملة تامة يحسن السكوت عليها، وقد أفادت فائدة محددة، وهي قصر جنس الفضل على زيد. ولو كان قصد المتكلم من لفظ (الفاضل) الوصف لكان الكلام ناقصًا والمعنى غير مستقيم، وينبغي عليه إذًا متابعة كلامه فيقول مثلًا: زيد الفاضل معلمي، حينها يتعين أنَّ (الفاضل) وصفٌ لا خبر.

المحو الثاني (الإطار التطبيقي): تداولية تعريف الخبر في شعر الفرزدق:

لم يهتم النحاة بحصر دلالات الإخبار بالمعرفة اهتمامهم بحالات الابتداء بالنكرة ودلالاتها، ولا شكَّ أنَّ الفائدة المتحصلة من الخبر المعرفة غير الفائدة المتحصلة من الخبر النكرة؛ لأنَّ المتكلم الفصيح لا يُلْقِي كلامه جزافًا، بل

يختار كلامه وينتقي منه ما يحقق أغراضه التي يرمي إليها بالنظر إلى المخاطب، فكل عنصر من عناصر الكلام ممّا يصلُح لأن يأتي به المتكلم معرفة أو نكرة دون إلزامٍ نحويّ بأحدهما تَشْمَلُه أسباب الاختيار المناسب لدواعي المتكلم من كلامه، ويَسْتَبْعِد ما لا يناسب منها كلامه[62]، ولمَّا كانت دلالات المعارف من الأسماء مختلفة وليست واحدة؛ كان لا بُدَّ من بيان دلالات تلك المعارف، وبيان أسباب اختيار كلّ نمط منها، ذلك على النحو التالي:

أولًا: تداولية الإخبار بالعلم:

ينصُّ النحاة على أن العَلَمَ اسم خاصٌّ يؤتى به ليميزه مسماه عن غيره، ولا يختلف هذا مع قول اللغويين[63]، ولم يتطرق النحاة والبلاغيون لدواعي العلم البلاغية في سياق الجملة، وإنَّما انصبَّ جلُّ اهتمامهم على الدواعي الذاتية المستخلصة من ذات العلم؛ ولعلَّ ذلك يرجع ـ أساسًا ـ إلى أنَّ العلم معين دون حاجة إلى دلالة قرينة خارجة عنه، وهذا ما يميزه عن غيره من المعارف الأخرى التي هي: "غير معينة في أصل الوضع، بل تعينها بالاستعمال"[64].

وللعَلَمِ أثر كبير في استدعاء كل ما يحمله المخاطب تجاهه من **تقديرٍ، أو كرهٍ، أو ازدراءٍ، أو سخريةٍ، أو فخرٍ**، أو نحوها، وكلها معانٍ تداولية؛ لذلك فإنَّ إرادة إحضار المتحدث عنه باسمه الخاص به، يحقق هدفًا عند المتكلم **كالفخر مثلًا أو التعظيم**، كما أنَّه قد يصيب المخاطَب بالشعور **بالنقص والضعة**، كما في قولك مفتخرًا: "**أبي فلانٌ**" لمن حاول أن يتجرَّأ عليك أو يهجوك بما ليس فيك. وهو ما يظهر كثيرًا في شعر الفرزدق، ومن ذلك قول الفرزدق:

أبي غالِبٌ وَالمَرْءُ صَعْصَعَةُ الّذِي إلى دارِمٍ يَنْمي فَمَنْ ذا يُنَاسِبُهْ[65]

وقوله أيضًا:

وَقَوْمٌ **أبُوهُمْ غالِبٌ** جُلُّ مَالِهِمْ مَحامِدُ أغْلاهَا منَ المَجْدِ غالِبُ[66]

وقوله أيضًا:

وَقَـوْمٌ **أَبُــوهُمْ غالِــبٌ** أنـا مـالهُمْ، وَعــامٌ تَمَشّــى بِــالفِرَاءِ أرامِلُــهْ[67]

وقوله أيضًا:

أقُــولُ لأزْوَالٍ **أَبُــوهُمْ مُجاشِــعٌ**، بَنـي كُلّ مَشْبُوبٍ طَويلٍ حمائلُـهْ[68]

وقوله أيضًا:

هِجــاؤكُمُ قَوْمًــا **أَبُــوهُمْ مُجاشِــعٌ** لَهُ المأثُرَاتُ البِيضُ ذاتُ المكارِمِ[69]

وقوله أيضًا:

أبُوكُمْ **أَبُو العاصِي** الذي كانَ جارُهُ أعَزَّ منَ العصْماءِ فَوْقَ النّفانِفِ[70]

وقوله أيضًا:

أَبُوكُمْ أَبُو العاصِي الذي كانَ يَنَجَلي بــهِ الضّــوْءُ عَمَّــنْ كــان باللّيــلِ أظْلَمَــــــــــــــــــــــــــا[71]

ففي الأبيات السابقة نجد أنَّ أخبار المبتدأت جاءت أعلامًا، نحو: **(غالب ، مجاشع، أبو العاصي)**، ولا شكَّ أن ذكر الاسم صراحة فيه مقصدية واختيار؛ إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ هذه الأبيات جميعها من قصائد النقائض؛ فاختيار اسم العلم في هذه الأبيات فيه **فخرٌ وتعظيمٌ**؛ إذ كان الفرزدق ابن أسرة ذات سيادة وحسب، "فقد اشتهر جده صعصعة بمكرمة لم تعرف عن غيره، وهي منعه للوئيد، كما كان غالبٌ أبوه شريفًا جوادًا تُنهِبُ ماله، ولم يطف بقبره خائف

إلا أمن، ولا مستجير إلا أجير"[72]، وكان الفرزدق نفسه سيدًا جوادًا فاضلًا[73]، وفي المقابل نجد منافسه التقليدي جريرًا لم يكن له ما للفرزدق من سيادة وحسب كان الفرزدق يتخذ من الفخر وسيلة للرد على هجاء جرير؛ ولذلك نجد أن اختيار الفرزدق لاسم العلم والإخبار به والانتساب إليه كان مبنيًّا على دراية تامة بأنَّ المتلقي ـ وهو جرير في المقام الأول ـ يعي تمامًا المذكور، وما يحمله هذا الاسم من شعور بالنقص وضعة الأصل؛ فقد عمل الفقر وتواضع النسب على إضعاف الإحساس المتضخم بالذات الموجود عند الفرزدق في نفس جرير؛ إذ انتمى جرير لأسرة فقيرة اشتهرت بتربية الحمر والأغنام ورعيتها؛ لذا لم نجد فخرًا لجرير بأبيه في نقائضه، فلم يذكر أنَّه ابن عطية، بل افتخر بغير أبيه في مقابل فخر الفرزدق المستمر بنسبه وأهله.

وقد يكون في الإخبار بالأعلام والانتساب إليها **ثبات الوصف أو الفعل، ومن ذلك** قول الفرزدق:

وَإنّ هِجائي طَيّئًا، **وَهيَ طيءٌ**، نَبِيطُ القُرَى إحدى الكِبارِ العَظائِمِ[74]

فمجيء الخبر علمًا في قول الفرزدق (هي طيءٌ) أفاد ثبات الخبر للمخبر عنه في الوصف، وكأنَّ لسان حال الفرزدق أنَّ (طيئًا) على ما عرفت فهي ثابتة لا تتغير، وهذا ما لا يمكن إدراكه من التركيب وحده، بل يفهم المعنى المقصود أو يدرك من خلال ما يرافق التركيب من ألفاظ، إضافةً إلى ما يمكن استنباطه من سياق الكلام؛ ومن ذلك ما يشيع على ألسنتنا من مقولات: زيد هو زيد، المرأة هي المرأة وغير ذلك من المقولات التي تدل على ثبات المخبر عنه للمخبر به في الوصف أو الفعل، ولا شكَّ أنَّ الأداء الصوتي وما يصاحبه من ضغط على لفظة الخبر يسهم في معرفة المقصد من الكلام؛ لذا قد تحتمل تلك التعبيرات دلالات مختلفة بحسب السياقات الواردة فيها[75].

ثانيًا: تداولية الإخبار بالمعرف بـ(أل):

إنَّ مقاصد مجيء الخبر في حال التعريف مخالفةً لمقاصد مجيئه في حال التنكير؛ تبعًا للمتكلم والمخاطب وسياق الكلام، ففي مجيء المخبر به معرَّفًا بـ(أل) غرضٌ خاصٌّ لطيف المأخذ دقيق المسلك، يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنك إذا قلتَ: " **زيدٌ منطلقٌ** " كان كلامُك مع من لم يَعْلَم أن انطلاقًا كان لا مِنْ زيدٍ ولا مِنْ عمروٍ. فأنت تفيدُه ذلك ابتداءً. وإذا قلتَ: " **زيدٌ المنطلقُ** " كان كلامُك مع من عرفَ أن انطلاقًا كان إما من زيدٍ وإما من عمرٍو فأنتَ تُعْلِمُه أنه كان من زيدٍ دونَ غيره"[76] . **فالمخاطب حصل على فائدة جديدة لم تكن في "زيد منطلق"، وهي أنَّ الانطلاق كان من زيد وحده فأفرده بالانطلاق دون غيره؛ فالفائدة كانت في نسبة الإسناد إلى زيد.**

ومن أهمّ أغراض تعريف المسند بـ (أل) **القصر الحقيقي**، فقد جاء في نهاية الإيجاز للرازي: "إذا قلنا: **(زيد منطلق)** أفاد ثبوت الانطلاق لزيد ... وإذا قلت: **(زيد المنطلق)** أو **(زيد هو المنطلق)** فاللام في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويًا أو أخصّ منه"[77].

ومثال ذلك التعريف في القرآن الكريم لفظ (المفلحون) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ **هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة: 5] فكأنَّك قد عرفت أن بعض الناس قد أفلح، ولم تعرف لمن هذا الفلاح فجاء لفظ **(الْمُفْلِحُونَ)** بتعريفه الدال على العهد الذي وقع في ذهنك مبينًا أنَّ الذين أفلحوا هم الذين عدد أوصافهم في الآيات السابقة من تقوى وإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وإنفاق وإيمان بما أنزل على النبي – صلى الله عليه وسلم – ومن قبله. ولو جاء بالاسم نكرة فقال ﴿**هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ فكأنما يفيدك ابتداءً أنَّ فعلًا للفلاح قد كان؛ فمعنى هذا التعريف هو الدلالة على أن المتقين هم الناس الذين بلغك عنهم أنهم يفلحون في الآخرة؛ كما إذا أُخبِرتَ أنَّ إنسانًا قد تاب من أهل بلدك فسألت من هو؟ فقيل: زيد التائب؛ أي هو الذي أُخبِرت بتوبته. ولو نكرت لانعدم هذا

المعنى؛ لذا فإنَّ لكلِّ واحدٍ من التنكير والتعريف غرضًا خاصًّا وفائدة لا تكون في الأخر[78].

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ** أَنتَ **الأَعلَى**﴾ [طه: 68]، فيقول ابن الأثير في هذه الآية: "الأعلى: لام التعريف في قوله (الأعلى)، ولم يقل (أعلى)، ولا (عالٍ)؛ لأنه لو قال ذلك لكان قد نكره، وكان صالحًا لكل واحد من جنسه كقولك (رجل)، فإنه يصلح أن يقع على كل واحد من الرجال. وإذا قلت (الرجل)، فقد خصصته من بين الرجال بالتعريف وجعلته علمًا فيهم، وكذلك جاء قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ** أَنتَ **الأَعلَى**﴾"[79]، معرفة لإفادة قصر التفوق والعلو على موسى– عليه السلام– واختصاصه بذلك دون غيره.

وممَّا يدل على اختصاص المسند على المسند إليه وقصر عليه عند الفرزدق قوله في ميميته المشهورة:

هَذا الّذي تَعرِفُ البَطْحاءُ وَطْأتَهُ، وَالبَيْـــتُ يعْرِفُـــهُ وَالحِـــلُّ وَالحَـــرَمُ

هـذا ابـنُ خَيـرِ عِبـادِ الله كُلّهِـمُ، هـذا التّقـيُّ النّقـيُّ الطّـاهِرُ العَلَـمُ[80]

فالفرزدق يصف ممدوحه زين العابدين بالتقوى، والنقاء، والإيمان، والطهارة، ولا مراء أنَّ دخول التعريف بـ(أل) على أخبار المسند إليه في قوله: (هذا التقي النقي الطاهر العلم) أفاد قصر هذه الصفات على المسند إليه.

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

وَإِنِّـي لَأَرْجُـو خَالِـدًا أَنْ يَفُكَّنِـي ويطلـقَ عنِّـي مُـثْقَلَاتِ الحَدَائِـدِ

هُوَ القَائِدُ المَيْمُونُ والكاهلُ الذي يَثُوبُ إلَيْـهِ النّاسُ مـنْ كُلّ وَافِدِ[81]

فقد جاء المخبر به (القائد) معرفًا بـ(أل) لإفادة النسبة للمخبر به، وهو الضمير المنفصل العائد على ممدوحه خالد بن عبد الله القشري، وقصر تلك الصفة عليه دون غيره، ولا شكَّ أنَّ هذا التعريف يفسر لنا سبب رجاء الفرزدق له ـ دون غيره ـ في البيت الأول.

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

رَأَيْتُ بِلَالًا يَشْتَرِي بِتِلَادِهِ مَكَارِمَ فَضْلٍ لا تُنَالُ فَوَاضِلُه

هُوَ المُشْتَرِي مَا لا يُنَالُ بماَ لا مِنَ المَجدِ، والمَنضُولُ رَامٍ يُناضِلُهْ[82]

فمعنى البيت الأول أخبر الفرزدق عن ممدوحه بلال بن أبي بردة أنَّه يشتري بتلادي مكارم الفضل، غير أنَّ هذا الإخبار لا ينفي اشتراء المكارم عن غير ممدوحه؛ فقد يشترك الممدوح وغيره في اشتراء هذه المكارم؛ لذا جاء المخبر به: (المُشْتَرِي) من قوله (هُوَ المُشْتَرِي) معرفًا بـ(أل)؛ لإفادة المخاطب فائدة جديدة لم يعرفها من قبل، وهي اختصاص ممدوحه بهذه الصفة التي لا يشاركه فيها غيره، وقصر جنس ذلك المعنى عليه على سبيل الإفراد.

وقد يكون القصد من التعريف **القصر مبالغةً** لا حقيقةً؛ ومن ذلك قولك: "**محمد الكريم**"، و"**زيد الشاعر**"، و"**سعيد الشجاع**"، فكأنك قصرت الكرم على محمد والشعر على زيد، والشجاعة على سعيد، كما قلت في "**زيد المنطلق**" غير أنَّ الفرق بين القولين أن أولاهما قصر حقيقي، أمَّا الآخر فهو قصر مبالغة وادّعاء، يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز: "أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: **زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع** تريد أنه الكامل إلا أنت تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه"[83].

ويرى القزويني أنَّ المعرف بلام الجنس قد يفيد القصر تحقيقًا، أو "مبالغة لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك (عمرو الشجاع) أي الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أنَّ الشجاعة لم توجد إلَّا فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال"[84].

ويقول العلوي: "أن تقصد المبالغة في الخبر فتقصر جنس المعنى على المخبر عنه كقولك: **زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع**، تريد إنه هو المختص بالمعنى دون غيره، وأنت إذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك، فلا يجوز أن تقول: "**زيد هو الجواد وعمرو**" لأنه يبطل المعنى، ومن هذا قوله تعالى ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [البقرة: 254]، وقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا**﴾ [الأنفال: 4] يريد أنهم المختصون بهاتين الصفتين دون غيرهم"[85].

، ومن أمثلة ذلك في شعر الفرزدق قوله:

أَنَا الشَّاعِرُ الحَامِي حَقِيقَةَ قَوْمِهِ وَمِثْلِي كَفَى الشّرَّ الّذي هوَ جارِمُهْ[86]

أراد أنَّه بالغ في الشاعرية مبلغًا صير غيره كأنهم ليسوا شعراء[87]، ولا يعتدُّ بهم ولا يُذكرون إذا ذكُر. ومنه أيضًا قوله:

أنا المُطْعِمُ المَقْرُورَ في لَيْلَةِ الصَّبَا وَأجهَلُ مَن يخشى الجَهولَ بَوَائِقُهْ[88]

فقد أفاد تعريف الخبر (المطعم) قصر جنس الإطعام على المسند إليه (أنا) لقصد المبالغة؛ وكأن الإطعام لا يكون من أحدٍ غيره، أو كأنَّه لا يعتدُّ بإطعام المقرور غيرُه، ومن ذلك أيضًا قوله:

أنا الضّامنُ الرّاعي عَلَيْهِمْ، وَإنّما يُدافَعُ عنْ أحسابهِمْ أنا أوْ مِثْلي[89]

فتعريف الخبر (الضامن) أفاد قصر هذا الخبر على المسند إليه (أنا) فليس هناك من يدافع عن نساء قومه وأحسابهن غيره، وهذا ما أكَّده من خلال قوله (وإنَّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي)، وذلك على سبيل المبالغة، ومثله قوله أيضًا:

أنَـا الحَـامي المُضَـمَّنُ كُـلَّ أمْـرٍ جَنَـوْهُ مِـنَ الحَـدِيثِ مَـعَ القَـدِيمِ[90]

وقد **يفيد المعنى المقصور بقيد يخصصه، ويجعله في حكم نوع برأسه على سبيل الإفراد**، فقد جاء في (دلائل الإعجاز): " أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معني المبالغة ... بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت"[91] كقولك: "**محمد الكريم حين يبخل الناس**"، و"**زيدٌ الشجاع حين يتأخر الأبطال**"، و"**سعيدٌ الوفيُّ حين لا تظنُّ نفسٌ بنفسٍ خيرًا**"، ونحن لا نقصر مطلق الجود على زيدٍ، وإنَّما نقصر جنسًا معينًا من الجود، وكذلك الشجاعة والوفاء، ومن ذلك قول الخنساء في رثاء أخيها:

الحَامِـلُ الثِّقَـلَ المُهِـمَّ مِـنَ المُلِمَـاتِ الفَـوَادِحْ
الجَـابِرُ العَظْـمَ الكَسِـيرَ مِـنَ المُهَاصِـرِ وَالمُمَـانِحْ
الوَاهِـبُ المِئَـةِ الهِجَـانِ مِـنَ الخَنَاذِيـذِ السَّـوَابِحْ
الغَـافِرُ الـذَّنْبِ العَظِـيمِ لِـذِي القَرَابَـةِ وَالمُمَـالِحْ[92]

فكل مسند مقصور على المسند إليه مقيدٌ بقيد، فالمقصور في البيت الأول **حمل الثقل المهم** والمقصور به الأمور الثقيلة من المصائب والفوادح التي تثقل ظهر أخيها. وفي البيت الثاني فهو جابر العظم الكسير من الأحداث التي تميل الناس وتجذبهم جذبًا عنيفًا، وهذه الأحداث والنوائب تتوافد توافدًا لا ينقطع.

والمقصور في البيت الثالث وهبة المئة البيض الكرام، والخناذيذ من الخيل جيادها ومن الإبل فحولها. والمقصور في البيت الرابع هو مغفرة الذنب العظيم للقريب والمعاهد[93]، ومن ذلك قول الفرزدق:

هُوَ الفارِجُ اللَّبْسَ الشّديدَ التِباسُهُ إذا عَيّ عَنْ فَصْلِ القَضَاءِ رِجَالُها[94]

فالفرزدق يفرد ممدوحه – بلال بن أبي بردة – عن غيره من الناس؛ فلم يقصر عليه جنس الفرج، بل قصر عليه نوعًا خاصًّا من الفرج، وهو الفرج شديد الالتباس الذي يعجز جنس الرجال عن معالجته والفصل فيه.

ومثاله أيضًا قوله في مدح قبيلته تميم:

لا قَوْمَ أكْرَمُ من تَمِيمٍ، إذْ غَدَتْ عُوذُ النّسَاءِ يُسَقْنَ كَالآجَالِ

الضّارِبُونَ إذا الكَتِيبَةُ أحجَمَتْ، وَالنّازِلُونَ غَداةَ كُلّ نِزَالِ

وَالضّامِنُونَ عَلى المَنِيّةِ جَارَهُمْ، وَالمُطْعِمُونَ غَداةَ كُلّ شَمَالِ[95]

فالفرزدق يخصُّ قبيلته عن غيره من الناس؛ فلم يقصر عليهم جنس القتال والحرب، بل قصر عليهم نوعًا خاصًّا من الضرب، وهو القتال والحرب الذي يهرب ويفرُّ منه الفرسان الشجعان، ومنه أيضًا قوله:

القَاتِلُونَ مُلُوكَ كُلّ قَبِيلَةٍ، وَالجوعُ قَدْ قَتَلُوهُ بِالإطْعَامِ[96]

فالفرزدق قيَّد القتل هنا بقيد خاص، وهو قتل ملوك كل قبيلة، ولا شكَّ أنَّ قتل الملوك ليس كأي نوعٍ آخر من القتل؛ إذ إنَّه يحتاج إلى شجاعة خاصة وقوة فريدة، ومنه أيضًا قوله:

وَإنّهُمُ هُمُ الحَامُونَ لَمّا تَوَاكَل مَنْ يَذُودُ عَنِ الذِّمَارِ[97]

فالفرزدق لا يقصر جنس الحماية والدفاع على ممدوحيه، بل يقصر نوعًا معينًا من الحماية، وهي الحماية حين يعتمد البعض على غيرهم في الدفاع عن النفس والأهل.

ومن الأغراض الدلالية التي يفيدها التعريف بـ(أل)، **الدلالة على المبالغة في التعظيم**، وكأنه يقال لك: "ذلك الشيء الفخم الذي هو ما تعرف وتعهد من العظمة والنبل والفخامة، ومن ذلك قول الفرزدق:

وَرِثْـنَا عَـنْ خَلِيلِ اللهِ بَيْتًا يُطَـــــــيَّبٌ لِلصَّـــــــلاةِ وَلِلطُّـهُـــــــــورِ

هُوَ البَيْتُ الذي مِنْ كُلّ وَجْـهٍ إلَيْهِ وُجُوهُ أصْحَابِ القُبورِ[98]

ألا تري كيف جاء بلفظ (البيت) معرَّفًا بـ(ال) العهدية، وكأنه قال: هو البيت العظيم المعروف بالفخامة والعظمة ورفعة الشأن.

وقد يدلُّ تعريف المسند كذلك **على المبالغة في التهويل**، ويكون التعريف فيه إشارة إلى ما عهد السامع وعرف من الهول والشدة والفظاعة في الأمر المعرف، ومن أمثلة ذلك تعريف لفظ (الموت) في حديث النبي –صلى الله عليه وسلم: "الحمو الموت"[99]؛ لأنَّ دخول الحمو القريب على المرأة أشد خطورة من دخول الأجنبي، وأقرب إلى حدوث الفتنة؛ فالناس قد يتساهلون بالخلوة الرجل بزوجة أخيه والخلطة بها فيدخل عليها دون نكير فتكون الفتنة به أمكن والشر منه أكثر؛ فدلَّ تعريف الخبر المسند إلى المبتدأ على الشدة والهول.

ومن أمثلة التعريف الدالة على التهويل في شعر الفرزدق قوله:

فَهَلْ أَحَدٌ يا ابْنَ المَرَاغَةِ هَارِبٌ مِنَ المَوْتِ، إنَّ الموتَ لَا بدَّ نَائِلُه

فَإنِّي **أَنَا المَوتُ** الَّذِي هُوَ ذَاهِبٌ بِنَفْسِكَ فَانظُرْ كَيْفَ أَنْتَ مُحَاوِلُه[100]

فمجيء المسند (الموت) في قوله: (**أَنَا المَوتُ**) معرفًا؛ أفاد **تهويل الأمر وبيان عظمته**؛ وذلك لإرهاب جرير وإخافته، فالموت الذي يشبه به نفسه هو الذي سيهلك جريرًا، ويذهب بنفسه فليستعد له، ولينظر كيف يقاومه.

وقد يُقصد من تعريف الخبر غرضٌ بلاغيٌّ، وهو **تأكيد التشبيه وتثبيته**؛ وذلك لما للتعريف الخبر من أثرٍ كبيرٍ في التشبيه؛ إذ يجعل السامع يحسُّ بدقة القياس وقرب المشابهة؛ لأنَّه يجعل المشبه كأنَّه المشبه به المعروف الذي لا

يتميز عمَّا عرف وعهد في غيره من أفراد جنسه بصفة؛ ويجعل المقاربة بينهما دقيقة، ومن ذلك قول العباس بن الأحنف:

هي الشّمس مسكنها في السّماء فَعَزّ الفُؤَادُ عَزَاءً جَمِيلَا

فلَن تَستَطيعَ إلَيها الصُّعودَ ولن تستطيعَ إليكَ النُّزولا[101]

فقد تناسى العباسُ بن الأحنف التشبيه بهذا التعريف الذي تجد فيه من الحسن والفخامة والروعة ما لا تجده في التنكير الذي يفسد هذا التشبيه؛ فلو قال: (هي شمسٌ) لكان هذا اعترافٌ بأنَّ للشمس أمثالًا وأشباهًا من أفراد جنسها، وهي واحدة منهنَّ، ولمَّا لم يكن لجنسها أفراد كان التنكير اعترافًا صريحًا بالتشبيه، وجاء الكلام مختلًّا في نظمه وسبكه؛ لأنَّ التنكير يفيد أنَّها شمس متميزة عن أفراد جنسها بصفة عجيبة، ولكنه في البيت وصفها وصفًا مألوفًا؛ فمسكنها السماء، ولا تستطيع النزول؛ لذلك كان التعريف أكثر أبهة ورفعة وفخامة وأكثر مناسبة للنظم وأشد إثباتًا لهذا الادِّعاء الذي وصل به مبلغًا لا حاجة معه إلى تقديم دليل وتصحيح دعوى، بل أصبح حجة في الصدق والصحة بحيث تصحح به دعوى ثابتة، ومن أمثلة ذلك قول الفرزدق مخاطبًا جريرًا:

أنا البَدرُ يُعشي طرْفَ عينيك بكَفّيكَ يا ابنَ الكَلبِ هل أنت

فالتمس نائلُه[102]

فالفرزدق يشبِّه نفسه بالبدر في علو مكانته وسموه؛ بيدَ أنَّه تناسى ذا التشبيه بالتعريف المشبه به الواقع مسندًا للمبتدأ (أنا البدر)، وقد جاء التعريف مؤكِّدًا للتشبيه ومثبتًا له على نحو ينسيك أن الأمر قائم على التشبيه والقياس، ولا شكَّ أنَّ حذف أداة التشبيه وتعريف المشبه به يشعرانك بقرب المشبه بالمشبه به، وقد ميَّز عبد القاهر الجرجاني التشبيهات على أساس ما تؤديه من مبالغة؛

فالتشبيه المحذوف الأداة أكثر تحقيقًا للمبالغة من التشبيه الظاهر الأداة[103]، ومنه أيضًا قول الفرزدق:

هُـمُ الغُيُـوثُ، إذا مـا أزْمَـةٌ أزَمَـتْ، وَالأُسدُ أُسدُ الشّرَى، وَالبأسُ محتدمُ [104]

ولو نكر فقال (هم غيوثٌ) لاعترف الشاعر أنَّ قومه ليسوا هم الغيوث أو الأُسْد أنفسهم، ولكنَّهم يشابهون الغيوث في الكرم أو الأسود في القوة والشجاعة فحسب، ولكنَّه لما جاء بالتعريف أوهم السامع بأنَّ قومه الغيوث نفسها والأسود عينها فزال التشبيه عن الذهن وتلاشى أمره كأنَّه لم يكن أصلًا، ولم يقم عليه النظم ألبتة. وهذا الغرض نجده كثيرًا عند الفرزدق ومنه قوله:

هُوَ الجَبَلُ الأعلى الذي تَرْتَقي بِهِ تَميمٌ على الأعداءِ تَخْطِرُ صِيدُها[105]

وقوله أيضًا:

هُوَ الحَجَرُ الرّامي بِهِ اللهُ مَنْ رَمَى إذا الأرْضُ بالنـاس اقشعَرّتْ ظهورُها[106]

وإذا كان للتعريف دورٌ في تأكيد التشبيه وتثبيته خلافًا للتنكير؛ فله ـ أيضًا ـ أثرٌ عظيمٌ **في تقرير الخبر للمبتدأ، وبيان أن ثبوته له أمر مقرر لا يشك فيه أحد**، وأنه واضحٌ وضوحًا لا ينكر، ومن ذلك قولك: (زيد الجواد) ليس على جهة القصر، بل على جهة أنَّ هذا معلومٌ بين الناس ومعروفٌ بينهم، لا ينكره أحد، ومنه قوله تعالى: ﴿**هُـمُ الْعَـدُوُّ فَاحْـذَرْهُمْ**﴾ [المنافقون: 4]، فوصف المنافقين هذا ليس قصرًا حقيقيًّا – وإلا فلِمَ وصف المولى سبحانه اليهود، وقال فيهم: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾؟ [المائدة: 82]، بل "جاء على وجهٍ اتضح أمره وعرف شأنه، أي هم المتضح أمرهم المنكشف سرهم في العداوة، وربما دلَّ على كمالهم في العداوة"[107].

ومن ذلك في شعر الفرزدق قوله:

وَأنـتَ الجَـوادُ ابنُ الجَوَادِ وَسَيّدٌ لسـادَةِ صِـدْقٍ وَالكُهـولِ الأصَـالِعِ[108]

فقد جاءت الجملة الاسمية (أنت الجواد) من اسمين متساويين في التعريف؛ للدلالة على ثبوت الوصف للمخبر عنه؛ فلم يقل الفرزدق: "أنت جوادٌ"؛ لأنَّه لا يريد إخبار ممدوحه بأمرٍ لم يكن يعلمه من قبل، بل يريد إثبات هذا الإخبار والتأكيد عليه وأنَّه لا يخفى على أحد لفرط ظهوره؛ لذا جاء خبر المسند إليه معرفًا بـ(أل) فقال (أنت الجواد)؛ ليثبت شهرة ممدوحه بهذه الصفة، ومجيء الخبر موصوف بـ (ابنُ الجواد) دلَّ على استقرار هذه الصفة وإثباتها؛ فهي صفة أصيلة موروثة، وربما دلَّ التعريف على كمال في صفة الجود .

وقد يكون تعريف **الخبر للدلالة على بلوغ المبتدأ في الوصف مبلغ الكمال**، أو أنه بلغ فيه حقيقته المتصورة في الذهن، وذلك نحو قولك: هو الصديق أي الذي بلغ الصفات والشمائل، والخلال، وكل ما تدل عليه الصداقة في أكمل صورة ، وكأنه اجتاز المثال الأفلاطوني لهذه الكلمة، ومن هذا أيضًا قولك: هو الأخ؛ أي: هو الذي بلغ مبلغ الكمال في صفة الإخوة.

ومثال هذا أيضًا قولك: زيدٌ البطل المحامي، فكأنَّك تقول للمخاطب: هو تخيلت البطل المحامي، وكيف يكون الفرد حتى يصل في هذه الصفة مبلغها الأعلى؟، فإذا تخيلت هذا في نفسك، وتصورته في فكرك فعليك بزيدٍ فهو الذي تجد فيه هذه الصفة كما تخيلتها، ومثله هو الحامي لكل حقيقة، والمترجي لكل ملمة، والدافع كل كريهة، وهو ما أقرَّه العلوي بقوله: "كأنك قلت: هل تعقل الحامي والمرتجي وتسمع بهما، فإن كنت تعقل ذلك وتعرفه حقيقة معرفته، فاعلم أنه فلان فإني خبرته وجربته، فوجدته على هذه الصفة، فأشدد يدك به، فإنه ضالتك التي تنشدها، وبغيتك التي تقصدها"[109]، ومنه أيضًا قول المتنبي:

ودعْ كـلَّ صـوتٍ دون صـوتي **أنـــا الصـــائحُ المَحكـــيُّ والآخـــرُ**

فـــــــــــــــإنّني **الصّـــــــــــــــــــــــــدَى**[110]

يقصد "أنه لا شاعر يروي شعره سواه، وأنَّ غيره من الشعراء ينهجون سبيله ويرددون صوته"[111].

ومن ذلك قول الفرزدق في هجاء الحجاج:

لولا بَنُو مَرْوَانَ كان ابنُ يُوسُفٍ كما كانَ عَبْدًا من عَبِيدِ إيَادِ

زَمَانَ **هو العَبْدُ** المُقِرُّ بذِلةٍ يُرَاوِحُ صِبْيَانَ القُرَى ويُغَادِى[112]

فالفرزدق في قوله: "**هو العَبْدُ** " لم يقصد قصر العبودية على الحجاج، كما لم يقصد أن يقول: إنه مشهور معلوم بها، وإنما قصد معنى أدق وأوقع، فقد أراد أن يقول: إنه كان الشخص الذي تتمثل فيه العبودية في صورتها الكاملة، وكأنك لو أردت أن ترى ذلك الإنسان الذي تتمثل، وتتشخص فيه الذلة لوجدت ذلك الإنسان في الحجاج لولا بنو مروان، وهذا كما ترى أبلغ من كونه مشهورًا بها[113]، ومن ذلك أيضًا قوله:

هُوَ المانعُ الجيرانِ وَالمُعجِلُ القِرَى، وَيَحْفَظُ للإسلام ما في المَصَاحِفِ[114]

فتعريف اسم الفاعل الواقع خبرًا في قوله (هو المانعُ الخيرانِ) وإضافته إلى معموله دلَّ على تأكيد كمال هذا الوصف وثبوته، وأنَّه لا يخفى على السامع لوضوحه وبيانه، ولا شكَّ أن مجيء الخبر وصفًا (اسم فاعل) مضافًا إلى معموله (الجيران) دلَّ على الاستمرارية والثبوت.

ثالثًا: تداولية الإخبار بالاسم الموصول:

يشابه التعريف بالاسم الموصول ـ إلى حدٍّ كبير ـ التعريف بالأداة (أل) في كثير من الجوانب؛ حتى أنَّ النحاة قد اختلفوا في أيهما أحقُّ بالتقديم من حيث التعريف ودرجته؛ إذ إنَّ المفاضلة بينهما تبدو في غاية الصعوبة والتعقيد لأجل هذا التشابه، ويتضح ذلك الأمر في قضية الوصف بالذات، فالاسم الموصول

قد وضع أصلًا للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل والأمر بخلاف ذلك في النكرات؛ إذ لا تحتاج إليه.

وليس هذا التشابه تشابهًا طفيفًا يبرز على السطح فحسب، بل يمتد إلى الأغراض العامة وبعض الأغراض الخاصة؛ حيث يلتقي مجيء الخبر اسمًا موصولًا مع مجيئه معرفًا بـ(ال) في إفادته **قصر جنس المعنى الذي تفيده على المخبر عنه**، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوة أنه لا يوجد إلا منه [115]، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ **الَّذِي** يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]، ومنه قول الفرزدق:

وَهـــوَ الّـــذِي ابْتَـدَعَ السّـمَاءَ وَأَرْضَـــــــــــــــــــــــــها، وَرَسُولَـــــهُ وَخَلِيـــــفَةَ الآنَـــــامِ[116]

وقد يكون قصر جنس المعنى لقصد المبالغة كما في قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ** بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16] قال الآلوسي: "وفيه حصر المسند على المسند إليه لكون تعريف الموصول للجنس بمنزلة تعريف اللام الجنسي، وهو ادعائي باعتبار كمالهم في ذلك الاشتراء، وإن كان الكفار الآخرون مشاركين لهم في ذلك لجمعهم هاتيك المساوئ الشنيعة والخلال الفظيعة، فبذلك الاعتبار صح تخصيصهم بذلك"[117]، ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

وَأَنْتَ الذي تُسْتَهْزَمُ الخَيْلُ باسمهِ إذا لحِقَتْ وَالطّعْنُ حُمْرٌ بَصَائرُهْ[118]

وقوله أيضًا:

وَأنـتَ الّـذي يُخْشَى وَيُرْمى بك العـــــــــــــــــــــــدى إذا أَحْجَمَتْ خَيلُ الجيادِ المَخالِفِ[119]

فقول الفرزدق: " **وَأنْتَ الذي** تُسْتَهْزَمُ الخَيْلُ باسمهِ"، وقوله أيضًا: " **وَأنتَ الّذي** يُخْشَى وَيُرْمى بك العدى" فيهما حصر المسند على المسند لقصد المبالغة.

إنَّ الإخبار بالتركيب الموصولي يسمح بواسطة الصلة ببناء صورة وهمية مُتخيَّلة للمسند إليه، وذلك بأن تُصوِّر في خاطر مخاطبك شيئًا لم يره، ولم يعلمه، فإذا حصلت صورته في نفسه وتمت، وتطلع إلى معرفة صاحب تلك الصورة الكاملة العجيبة، أجريتها له مجرى ما عُلِم وعُهِد، وأخبرته بأن المستحق لها هو المسند إليه نفسه لا غيره[120]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

أَخُوكَ الذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلمّةٍ يُجِبْكَ وإن تَغْضَبْ إلى السَّيفِ يَغْضَبِ[121]

ومنه أيضًا قول القائل:

أخوكَ الذي إنْ رِبْتَه قالَ: إنَّما أَرَبْتُ وإنْ عاتَبْتَه لانَ جانِبُهْ[122]

فهذا كلُّه على معنى الوهمِ والتقّدير، وأن يُصَوِّر في خاطرِهِ شيئًا لم يَعْلَمْه، ولم يَرَه، ثم يُجريه مُجْرى ما عُهِد وعُلِم، ومن ذلك قول الفرزدق:

أبُوكَ الذّي تَدعُو الفَوَارِسُ باسمِهِ إذا خَطَرَتْ يَوْمًا أسِنّتُهَا بَسْلاَ[123]

فهذا الأسلوب المؤدى بالصلة ونحوه هو على تقدير أنَّك تصورت إنسانًا هذا شأنه، وهذه صفته وأحلت المخاطب على ما تَعِنّ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلًا بهذه الصفة، فأعلمته أنَّ المستحق لذلك هو ذلك الذي عرَّفته له بواسطة التركيب الموصولي المعهود بصلته المعهودة بالوهم[124]، ولكونِ هذا الجنسِ معهودًا عن طريقِ التخيُّل والوَهم جَرىَ على ما يُوصَفُ بالاستحالةِ كقولك للرجل، وقد تمنّى: هذا هو الذي لا يكونُ، وهذا ما لا يَدْخُلُ في الوجود، ويعدُّ التركيب الموصولي أصلح التراكيب لهذا وأكثرها أداءً وإبلاغًا في مثل هذا

الأسلوب، يقول عبد القاهر الجرجاني: "وليس شيءٌ أغلبَ على هذا الضَّربِ المَوهومِ من "الذي" فإنه يجيءُ كثيرًا على أنك تقدِّر شيئًا في وَهْمك ثم تعبِّر عنه بالذي"[125].

وقد يُراد من التركيب الموصولي التفخيم والتعظيم، وذلك لأنّ الإبْهام الذي قد يوحي به اسم الموصول مع صلته أحيانًا يومئ إلى ذلك. ومن ذلك قول الفرزدق مادحًا زين العابدين:

هَـذا الّـذي تَعـرِفُ البَطْحـاءُ وَطْأَتَـــــــــــــــــهُ، وَالبَيْـتُ يعْرِفُـهُ وَالحِـلُّ وَالحَـرَمُ[126]

فقد سأل رجلٌ من أهل الشام هشام بن عبد الملك عن عليّ بنِ الْحُسَيْنِ: مَنْ هو؟ وكان ذا هيئةٍ ونضارة، فتجاهله هشام، خشية أنْ يفتتن به أهْلُ الشّام، فقال الفرزدق مفتتحًا قصيدته باسم الإشارة واسم الموصول "هذا الذي"؛ للدلالة على تعظيم زين العابدين، وتمييزه أكمل تمييز، وفي هذا التمييز وذلك التعظيم ردٌّ ضمنيٌّ على تجاهل هشام بن عبد الملك لزين العابدين[127].

رابعًا: تداولية الإخبار بالمعرف بالإضافة:

يأتي الخبر معرَّفًا بالإضافة على صورٍ عدة:

أ.**الإضافة إلى ضمير المخاطب:**

كقول من يخاطبك: زيدٌ أخوك وعمرو صاحبُك. والأصل عدم جواز ذلك لأنَّ الأصل في الكلام أن يكون مفيدًا، ولا يأتي ذلك إلا بجريانه على الأصل، والأصل – كما قال النحاة – في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، فإذا خالف المتكلم الأصل التركيبي، فلابدَّ له من مسّوغ لهذه المخالفة، تجعل الكلام مقبولًا، ومحققًا للفائدة.

هذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في مقتصده بقوله: "ولا يصحُّ في الظاهر أن يكون كلُّ واحدٍ من المبتدأ والخبر معرفة؛ لأنَّ الإخبار عمَّا يعرف

لا يُفيد، وإنَّما الإفادة في الإخبار عمَّا يعرف بما لا يعرف. إلا أنَّ قولهم: زيدٌ أخوك وعمرو غلامك، إنَّما جاز على أن يكون المخاطب قاصدًا للأغراض"[128].

ويفهم من نصِّ عبد القاهر الجرجاني أنَّ مقبولية التركيب تعتمد على الفائدة التي يُراد بالتركيب أن يحققها، فقولك: زيد أخوك، عمرو صاحبُك قد يكون غير مقبول باعتبار، وقد يحكم عليه بالقبول باعتبار آخر يُحدِثُ تواصلًا بين المتكلم والمخاطب؛ فهذه التراكيب وأمثالها تكون غير مقبولة إذا كان الغرض منها إخبار المخاطب بأُخوَّته لزيد، أو بصحبته لعمرو؛ لأنَّ ذلك معلومٌ مسبقًا؛ وإخباره بما أحاط علم المخاطب به خارج عن الصواب[129]. في حين أنّها تحقق تواصلًا بين المتكلم والمخاطب في سياقات تخاطبية أخرى، فقد يكون المخاطب قاصدًا الإعراض عن شأن زيد في القول: "زيد أخوك"، ومراعاة حقَّه فيما يوجب اشتباك النسبة بينهما. أو قد يكون المخاطب بَعُدَ عهده بأخيه حتى لا يثبته، ثمَّ يحضر فيعرفه باسمه إلا أنه لا يعرف أنَّه أخوه الذي غاب عنه؛ فيُقالُ له: زيدٌ أخوك؛ أي: هذا الذي عرفته الآن هو الأخُ الذي فارقك[130].

وقد يقصد من هذا التركيب الاستفهام لا الإخبار، فيكون ما يحدثه المتكلم من تنغيم، يُخرج التركيب من جملة خبرية إلى جملة إنشائية، تتمثل في الاستفهام، فيتعيّن مقصد المتكلم بالاستفهام عن زيد فيما إذا كان أخًا للمخاطب أم لا، وهذا ما قد يفيده الخبر النكرة إذا أريد به الاستفهام، كقولنا: زيدٌ كريمٌ؟ أو قد يكون زيد مشينًا لا يُنبئ عن أخوته للمخاطب؛ فإنَّ المتكلم قد يقولها قاصدًا السخرية من هذه الإخوة، وحينها تكون القوة الإنجازية المستلزمة المعبِّرة عن السخرية تفيد أنَّ تصرَّف زيد مع المخاطب لا ينبئ عن العلاقة الودية بينهما وإن كانا أخوين، كما تنبئ عن استنكار المتكلم لمثل تلك التصرفات التي تصدر بين الإخوة، وقد يكون زيد لا تربطه أخوة نسب بالمخاطب، لكن المتكلِّم

يُذكِّره بواجبه نحو زيد، لما بينهما من علاقة قويّة تصل إلى الأخوة الحقّ[131]، ومن ذلك قوله الفرزدق:

عَمَـيرٌ أَبُـوكُمْ، فافخَـرُوا بِفَعالِهِ، إذا عَـدّد الأَقْـوَامُ أَهْـلَ المَكـارِمِ[132]

لا يمكن أن نقول إنَّ جملة الفرزدق الاسمية: "عميرٌ أبوكم" جاءت لإخبار مخاطبيه بانتسابهم لأبيهم (عمير)؛ لأنَّ إخبار المخاطب – كما أشارنا – بما أحاط به يخرج الكلام عن الصواب، وقول الفرزدق: "عمير أبوكم" كان في معرض مدح وتعظيم، فقصد تذكير المخاطبين بأبيهم؛ لبث روح المفاخرة والتعظيم في نفوسهم، ويدلُّ على ذلك سياق السرد: "فافخروا بفعاله".

ب.**الإضافة إلى ضمير المتكلم:**

كقولك: زيد أخي، فالإفادة فيه أنَّ المخاطب يعرف أنَّ لك أخًا، ويعرف زيدًا بعينه، فإذا قلت له: زيد أخي أفدته بيان الصلة بينك وبين زيد[133]، لأنَّ المخاطب لو كان يعرف أنَّ زيدًا أخوك؛ ثم أعلمته فقلت: زيد أخي كنت محيلًا[134].

إنَّ تعريف المسند بإضافته لضمير المتكلم له أغراض دلالية متعددة، كالدلالة على التعظيم، ومن ذلك قول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي، فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ، إذا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ[135]

فجملة "أولئك آبائي" لم يقصد بها الفرزدق التعريف بآبائه، فهو ذو نسب في المجد عريق فجرير يعرف آباء الفرزدق حقّ المعرفة، ولكنّه كان في معرض افتخار بهم، وتذكيره بمنزلتهم ونسبهم، كما أنَّ التعريف فيه تعريضٌ بقدر جرير وحطٌّ من نسبه؛ إذ لم يكن لجرير ما للفرزدق من شرف النسب؛ ويدل على ذلك استخدام الشاعر لفعل الأمر (فجئني) الذي يراد به تعجيز جرير وطلب المستحيل، وهو أسلوب استخدمه الفرزدق مع جرير كثيرًا؛ ليثبت من خلاله

تفوقه عليه. يضاف إلى ذلك استخدام الإشارة للبعيد (أولئك) للدلالة على أنَّهم أصحاب أصول عريقة لا تتحصل لغيرهم من الناس، ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله:

وأبي ابنُ صَعْصَعَةَ بن لَيْلى غالِبٌ، غَلَبَ المُلُوكَ، **وَرَهْطُهُ أعْمامي**[136]

وقوله أيضًا:

بَنُــو دارِمٍ يــا ابــنَ المَرَاغَــةِ إذا عُدّ يَوْمًا عِزُّها وَنَفِيرُها[137]
أُسْرَتي،

وقوله أيضًا:

تَميمٌ هُمُ قَوْمي، فَلا تَعْدِلَنّهُمْ بحَيٍّ إذا اعْتَزّ الأمُورَ كَبِيرُها[138]

وقوله أيضًا:

بَنُو العَمّ أدْنى النّاسِ مِنّا قَرَابَةً وَأعظَمُ حَيٍّ في بَني مالِكٍ رِفْدَا
وَأصْلُهُمُ أصْلي وَفَرْعي إلَيْهِمُ، وَقُدّتْ سُيُورِي من أديمِهِمُ قَدّا[139]

ومنه أيضًا قوله:

وَضَبّةُ أخْوَالي هُمُ الهَامَةُ الّتي بهَا مُضَرٌ دَمَاغَةٌ للجَمَاجِمِ[140]

فنجد أنَّ الأخبار: "أعمامي، أسرتي، قومي، أصلي، أخوالي" جاءت كلها مضافة إلى ياء المتكلم للدلالة على الفخر والتعظيم، ولتعميق انتماء الفرزدق إلى نسبه وقبيلته والتأكيد عليه.

وقد يحتمل التعريف بالإضافة الدلالة على التخصيص والقصر لا على وجه الحقيقة، ولكن على جهة المبالغة كما في قول الفرزدق:

أنا ابنُ الجِبالِ الشُّمّ في عددِ الحصَى، **وَعِــرْقُ الثّــرَى عِرْقــي،** فمــن ذا يحاسبُهْ[141]

تعريف المسند بالإضافة في قول الفرزدق: "**عرق الثرى عرقي**" قد يدلُّ على قصر الخبر على المخبر عنه على سبيل التخصيص، والمقصود بعرق الثرى

إسماعيل بن إبراهيم ــ عليهما السلام ــ ويدل على ذلك التخصيص استفهام الفرزدق الإنكاري: فمن ذا يحاسبه؟

ويتضح لنا ممَّا عرضناه أن الإضافة لا تأتي لمجرد تعريف المضاف فقط، لكنَّها تؤدى دلالات جديدة لم يكن للكلمة المفردة أن تؤديه. وهذه دلالات يتم استحضارها من سياقات الخطاب.

ج. المضاف إلى ضمير الغائب:

كما في قولك زيد أخوه، وهي في أصلها، مثل زيد أخي، وزيد أخو عمرو؛ فالإفادة فيه أن المخاطب يعرف زيدًا، ويعرف عمرًا، إلا أنَّه لا يُدرك اشتباك النسبة بينهما، فالمتكلم يُعرِّف المخاطب بصلة القربي بين زيد وعمرو. هذا إذا ما كانت الجملة خبرية جوابًا عن سؤال هو: من زيد؟ أو ما صلة القربي بين زيد وعمرو؟ أو قد تكون استفهامًا، وذلك إذا ما كان المتكلم نطقها بتنغيمٍ ما، يدل على الاستفهام؛ إذا كان شاكًّا في صلة القربي بينهما. وهذا ما قد يفيده الخبر النكرة إذا أريد به الاستفهام، كقولك: زيدٌ قائمٌ؟

إذا كان المخاطب يعلم صلة القربى بين زيد وعمرو؛ فإنَّ السياقات التخاطبية التي أنتجت هذه المقولات تُخرجها عن دلالتها التركيبية إلى دلالات تداولية تفهم من تلك السياقات، كأن يقصد بذلك التشبيه، أو كأن يكون تصرف زيد مشينًا مع أخيه عمرو، فتنطق الجملة تعجُّبًا وسخرية مما تصرفه زيد، وقد يكون الأمر دالًّا على الاستنكار في ذات المقام إذا كان المنطوق "زيد عدوّه": أي أزيد عدوٌّ له حتى يتصرف هذا التصرف!"[142] .

ومنه أمثلة إرادة التشبيه قول الفرزدق:

أغَرُّ، أبُو العاصي أبُوهُ، كَأنّمَا تَفَرّجَتِ الأثْوَابُ عَنْ قمَرٍ بَدْرِ[143]

فالفرزدق في هذا البيت يشبه ممدوحه مروان بن بشر في إشراق وجهه واستدارته بالقمر في تمامه، وجاءت الجملة الاسمية "أبو العاصي أبوه" معترضة بين المشبه والمشبه به، ولم يقصد بها الفرزدق الإخبار بانتساب

مروان بن بشر إلى جدِّه أبي العاصى، بل قصد بها تشبيه ممدوحه بجدِّه في صفة الإشراق، ولا شكَّ أنَّ هذا التشبيه يتضمن معنى المدح؛ لذلك لم ينتظر الفرزدق الانتهاء من تشبيه ممدوحه بالبدر، ثم يخبرنا على أصالة هذا التشبيه، بل جاء الكلام معترضًا به؛ للتأكيد على أصالة هذه الصفة وثبوتها عند ممدوحه.

د. المضاف إلى العلم:

كما في قولنا: زيد أخو عمرو، وقد تكون دلالة الإضافة إلى العلم كدلالة ما أضيف إلى ضمير الغائب، أو قد يشترك المضاف إلى العلم مع المعرف بالعلمية في الدلالة على **التعظيم والتفخيم** كإضافة الاسم إلى لفظ الجلالة "الله"، وقد تكرر هذا الغرض كثيرًا في شعر الفرزدق، ومن ذلك قوله:

أنا **ابنُ ضَبّةَ** فَرْعٌ غيرُ مُؤتَشَبِ، يَعْلو شِهابي لَدى مُستَخمَدِ اللَّهبِ[144]

وقوله:

أنا **ابنُ خِنْدِفَ** وَالحَامي حَقِيقَتَها قد جَعلوا في يديّ الشّمسَ وَالقَمَرَا[145]

وقوله:

أنَا **ابنُ تَمِيمٍ**، وَالّذِي لي عِزُّهَا على النّاسِ بَذّاخٌ من العِزّ مُدْسَرُ[146]

وقوله:

أنَا **ابنُ تَمِيمٍ** لِعَادَاتِهَا قُرُومًا نَمَتْ وَلُيُوثًا بحُورَا[147]

وقوله:

أنا **ابنُ عِقالٍ وَابنُ لَيْلى وَغَالِبٍ**، وَفَكّاكِ أغْلالِ الأسِيرِ المُكَفَّرِ[148]

وقوله أيضًا:

وأنَا **ابنُ حَنظَلَةَ** الأغَرُّ، وَإنّنِ في آلِ ضَبّةَ، لَلْمُعَمُّ المُخْوَلُ[149]

فقد نشأ الفرزدق وترعرع في بيت كريم، لا تعدُّ مآثره ولا تحصى مفاخره، وكان لذلك الأمر أثر كبير في نفسيته؛ إذ كان يعتد بآبائه وعشيرته وقبيلته كثيرًا،

حتى إنه يعد أضخم صوت لتميم في هذا العصر، وجعله ذلك يتمسك بمآثر أهله وكرمهم.

وقد يُشكِّل المضاف إلى العلم كنيةً نحو: أنا أبو عليٍّ، وقد يكون ذلك على سبيل الحقيقة، فيقصد منه التعريف بنفسه لمن سأله من أنت؟ أو ما كنيتك؟ وقد يقصد بذلك **التعظيم**، كما في: "أنا أبو النجم" في قول الشاعر:

أَنا أَبو النَجمِ وَشِعري شِعري، لِلَهِ دَرّي ما أَجَنَّ صَدْري[150]

إذ أخبر بكنيته على الحقيقة، على الرغم من أنَّها معروفة مشهورة بين الناس، قاصدًا الافتخار بذاته، والإعلاء من شأنه.

وقد يقصد منها الدلالة على **الاستهزاء** بتحقير المخبر عنه أو التقليل من شأنه، إذا أخبرت عن المخبر عنه بكنية غير حقيقية له، كقولك مثلًا، هذا أبو زيد قد جاءك، ولعلَّ فهم دلالة ذلك على التحقير جاءت من سياق المفارقة بين ما يدعيه "المخبر عنه" من بطولة، وبين ما هو معروف من بطولة حقيقية عند "أبي زيد"، وقد يُقصد منها التشبيه على الحقيقة إذا كان المخبر عنه، مثلًا، بطلًا ومثله أن تصف أحدًا عُرف بعلمه وفقهه فتقول: هذا أبو حنيفة، على سبيل تشبيهه بأبي حنيفة؛ فتكون مدحًا.

وبعد؛ فهذا ما يسره الله لي، وهو نهاية جهدي، فإن وفقت فذاك المأمول، والفضل لمن بيده الفضل كله، وإن كان غير ذلك؛ فالنقص ممَّا ابتلي به بنو آدم ولا عصمة إلا لمن عصمه الله، وأستغفر الله أولًا وآخرًا.

الخاتمة:

من خلال تتبع الأبعاد التداولية لتعريف (المسند) في الجملة الاسمية؛ توصل البحث إلى جملة من النتائج، هي:

1. إنَّ اختيار المتكلم للتنكير والتعريف يخضع إلى بُعدٍ تداوليٍّ يشمل عناصر غير لغوية تظهر بالاستعمال الفعلي للغة وتغلّف عملية الكلام. وتتمثّل هذه العناصر بالسياق أو المقام، والأشياء المتواجدة في أثناء التكلم، والتي قد يُشار

إليها، والمتكلم وقصده، والمخاطب وعلمه، وما يمتلكه المتخاطبون من معلوماتٍ، ومعارف، وخبراتٍ سابقة. ومن دون هذه العناصر لا يمكن أن تتمّ العملية التواصلية بنجاح بين المتكلم والمخاطب.

2.برز الجانب التداولي في تعريفات النحاة للمبتدأ والخبر بروزًا واضحًا؛ إذ يعدُّ مبدأ الإفادة الذي اشترطه النحاة في حدِّهم للمبتدأ والخبر يعدُّ ركيزة من ركائز التداولية وملمحًا من ملامحها، كما برز هذا الملمح أيضًا في آرائهم في الحكم على أي المعرفتين المبتدأ وأيّهما الخبر؛ فقد راعوا الأحوال التخاطبية التي يحيط بعملية الخطاب، واهتموا كذلك بمعرفة الحالة الذهنية للمخاطَب، ومعرفة ما يعتقده المتكلم من أحوال مخاطَبه، وبيَّنوا كيف يكون للجمل دلالات مختلفة تبعًا لاختلاف المقامات التخاطبية. ولا شكَّ أنَّ كل هذه العناصر وغيرها تُشكّل محور الدراسات التداولية.

3.إنَّ مجيء الخبر معرفة في شعر الفرزدق كانت له دلالات تداولية متعددة كالحصر والاختصاص والدلالة على المدح أو التعظيم والفخر والتهويل وغيرها، وتستنبط هذه الدلالات من سياقاتها التخاطبية، ومقاصد المتكلم.

4.أظنُّ أنَّ السبب الذي دفع النحاة قديمًا إلى عدم الاهتمام بحصر دلالات أو حالات تعريف المسند، على نحو ما نجده في اهتمامها بحالات الابتداء بالنكرة؛ يرجع إلى أنَّ دلالة تعريف الخبر تعتمد على المقامات تخاطبية لا نهاية لها تختلف تبعًا لسياقات الكلام.

* * * * * * *

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1. **إبراهيم إبراهيم بركات**، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2007م.
2. **إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ**، ارتباط الصيغة الصرفية بالمعنى في شعر طفيل الغنوي: مقاربة لسانية تداولية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، عدد58، 2016م.
3. **أحمد بن فارس**، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.
4. **أحمد حسن الحسن**، إبلاغية الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسمية في النسق النحوي مقاربة لسانية تداولية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، صيف 2017م.
5. **ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني**، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1939م.
6. **الأزهري، خالد بن عبد الله**، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل العيون السود، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2006م.
7. **الألوسي، شهاب الدين السيد محمود**، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
8. **البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل**، صحيح البخاري، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، 1997م: رقم: 5232.

9. **ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى**، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط4، 1980م.

10. **الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر**، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت).

11. **الجرجاني، علي بن محمد بن السيد الشريف**، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (د.ت).

12. **ابن جني، أبو الفتح عثمان:**

-الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، ط2، 1953م.

-اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1992م.

13. **حمادي صمّود**، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981م.

14. **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي**، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

15. **الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارس بن الشريد السلمي**، ديوان الخنساء، شرح: حمدو طمَّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2004م.

16. **الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين**، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مفني أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م.

17. **الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد**، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمركز نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز.

18. **رضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن**، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993م.

19. **الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله**، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (د.ت).

20. **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر**، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م.

21. **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل**، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

22. **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر**، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1983م.

23. **السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي**، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، سيد علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

24. **الصبان، محمد بن علي**، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

25. **العباس بن الأحنف**، الديوان، تحقيق: عاتكة الخرزجي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1954م.

26. **عبد الحميد مصطفى السيد**، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م.

27.**عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني**، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996م.

28.**عبد الزهرة عودة جبر**، التعريف والتنكير في اللغة العربية مقاربة تداولية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 31، 2017م.

29.**عبد العزيز موسى درويش علي**، الانزياح عن أصل التعريف والتنكير في التراكيب النحوية دراسة تركيبية دلالية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مجلد 2 من العدد 35.

30.**عبد القادر المهيري**، الجملة في نظر نحاة العرب، ضمن: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط، 1993م.

31.**عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد:**

-أسرار البلاغة، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.

-دلائل الإعجاز، تعليق: محمود أحمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م.

-المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1982م.

32.**عطية سليمان أحمد، الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية والمزج المفهومي والتداولية سورة يوسف نموذجًا**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2014م.

33.**العلوي، يحيى بن حمزة بن إبراهيم**، الطراز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م.

34.**علي أبو المكارم**، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1982م.

35. **عمر محمد أبو نواس**، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد 7، عدد 2، نيسان 2011م.

36. **فاضل صالح السامرائي**، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000م.

37. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم**، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1985م.

38. **الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة**، ديوان الفرزدق، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، 1984م.

39. **القزويني، محمد بن عبد الرحمن:**

-الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط3، 1993م.

-شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، (د.ت).

40. **ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي**، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1990م.

41. **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد**، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى الشؤون الإسلامية، ط3، 1994م.

42. **المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين**، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا،

إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ سليمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1936م.

43. **محب الدين محمد بن يوسف**، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت.

44. **محمد رضا المظفر**، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ط3، 2006م.

45. **محمد محمد أبو موسى**، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، دار وهبة، القاهرة، ط4، 1996م.

46. **محمود أحمد نحلة:**

-آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م.

-التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر (د.ت).

47. **المرزباني**، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، سلسلة الذخائر "93"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، إبريل، 2003م.

48. **مسعود صحراوي:**

-التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.

-المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، 2003م.

49. **أبو النجم، الفضل بن قدامة العجلي**، ديوان أبي النجم العجلي، جمع وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م.

50.**ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري:**

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (د.ت).

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط6، 1985م.

51.**ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي،** شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

الهوامش:

[1]- ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1982م: صـ 12.

[2]- عبد القادر المهيري، الجملة في نظر نحاة العرب، ضمن: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط، 1993م: صـ 35.

[3]- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م: صـ 15.

[4]- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1983م: 23/1.

[5]- ينظر: المرجع نفسه: 78/2، 126.

[6]- ينظر: المرجع نفسه: 1/ 34.

[7]- ينظر: رضي الدين الإستربادي، محمد بن الحسن السمنائي النجفي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993م: 1/ 8.

[8]- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011: صـ 9.

[9]- ينظر: إبراهيم سند إبراهيم أحمد الشيخ، ارتباط الصيغة الصرفية بالمعنى في شعر طفيل الغنوي: مقاربة لسانية تداولية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، عدد58، 2016: صـ 53.

[10]- ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: صـ 11- 14، عطية سليمان أحمد، الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية والمزج المفهومي والتداولية سورة يوسف نموذجًا، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2014م: صـ 159.

[11]-عمر محمد أبو نواس، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد 7، عدد 2، نيسان 2011م: صـ 106.

[12]- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمركز نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز: مادة (عرف).

[13]- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 1985م: مادة (نكر).

[14]- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (نكر)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.

[15]- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1990م: 1/ 115.

[16]- سيبويه، الكتاب: 2/ 5.

[17]- المرجع نفسه: 1/ 422.

[18]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى الشؤون الإسلامية، ط3، 1994م: 4/ 186، وينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة (د.ت): صـ 206.

[19]- المبرد، المقتضب: 4/ 276.

[20]- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان (د.ت): صـ 37.

[21]- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م: 1/ 148.

[22]- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م: 3/ 347.

[23]- المرجع نفسه: 5/ 134.

[24]- المرجع نفسه: 1/ 225.

[25]- ينظر: محمود أحمد نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر: صـ 15 – 16.

[26]- ينظر: عبد الزهرة عودة جبر، التعريف والتنكير في اللغة العربية مقاربة تداولية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 31، 2017، صـ: 241.

[27]- ينظر: مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، المجلد الخامس، العدد الأول، 2003، صـ: 11.
[28]- محمود نحلة، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: صـ 81.
[29]- ينظر: حمادي صمّود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، 1981م: صـ 240 وما بعدها.
[30]- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، ط2، 1953م: 1/ 17.
[31]- سيبويه، الكتاب: 1/ 14.
[32]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000م: 1/ 14.
[33]- سيبويه، الكتاب: 126/2.
[34]- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 58، ابن يعيش، شرح المفصل: 221/1.
[35]-ينظر: الجرجاني، معجم التعريفات: صـ 84.
[36]- ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2007م: 1/ 63
[37]- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1992م: صـ 26، وينظر: سيبويه، الكتاب: 126/2.
[38]- ابن السراج، الأصول في النحو: 62/1، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري: صـ 221.
[39]- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (د.ت): 194/1.
[40]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م: 189.
[41]- ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل العيون السود، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2006م: 1/ 209.
42- ابن السراج، الأصول في النحو: 1/ 59.
43- ابن جني، الخصائص: 1/ 72.
44- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، سيد علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م: 2/ 219.
45- ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 289.
46- ينظر: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م: 1099/3.
47- ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 224.

48- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 224.
49- ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: صـ 26.
50- ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1099/3.
51- ينظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط6، 1985م: 307/1.
52- ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت): 1/ 307.
53- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: صـ 588.
54- ينظر: عبد العزيز موسى درويش علي، الانزياح عن أصل التعريف والتنكير في التراكيب النحوية دراسة تركيبية دلالية، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مجلد 2 من العدد 35: صـ 665.
55- المرجع نفسه: صـ 666.
56- ينظر: الشيخ محمد رضا المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ط3، 2006م: صـ 133.
57- محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت: 56/2.
58- ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: 2/2.
59- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط4، 1980م: 354/2.
60- ينظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م: 46/1، ابن هشام: مغني اللبيب عن كاب الأعاريب: صـ 641.
61- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود أحمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م: صـ 177..
62- ينظر: عبد الرحمن حسن حبنَّكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط1، 1996م: 1/ 410.
63- ينظر: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة: مادة (علم)، وينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1/ 214.
64- القزويني، محمد بن عبد الرحمن، شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، (د.ت): 1/ 301.
65- الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، 1984م: 1/ 53 .
66- المصدر نفسه: 1/ 94.
67- المصدر نفسه: 2/ 80.
68- المصدر نفسه: 2/ 86.

69- المصدر نفسه: 2/ 245.
70- المصدر نفسه: 2/ 10.
71- المصدر نفسه: 2/ 189.
72- المرزباني، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، سلسلة الذخائر "93"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، إبريل، 2003م: صـ 465.
73- ينظر: المرجع نفسه: صـ 466.
74- ديوان الفرزدق: 2/ 275.
75- ينظر: أحمد حسن الحسن، إبلاغية الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسمية في النسق النحوي مقاربة لسانية تداولية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، صيف 2017م: صـ 288.
76- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صـ 177.
77- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مفني أوغلى، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م: صـ 82.
78- ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 1/ 161.
79- ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1939م: 2/ 21.
80- ديوان الفرزدق: 178/2.
81- المصدر نفسه: 1/ 132- 133.
82- المصدر نفسه: 2/ 136.
83- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صـ 138، وينظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: صـ 82 – 83.
84- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط3، 1993م: 2/ 131 – 1132.
85- العلوي، يحيى بن حمزة بن إبراهيم، الطراز- تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2002م: 2/ 13.
86- ديوان الفرزدق: 208/2.
87- ينظر: محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، دار وهبة، القاهرة، ط4، 1996م: صـ 303-304.
88- ديوان الفرزدق: 50/2.
89- المصدر نفسه: 219/2.
90- المصدر نفسه: 219/2.
91- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 138، وينظر: العلوي، الطراز 2/ 13، والرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 82 - 83.
92- الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارس بن الشريد السلمي، ديوان الخنساء، شرح: حمدو طمَّاس، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2004م: صـ 26
93- ينظر: محمد محمد موسى، خصائص التراكيب: 306-307.

94- ديوان الفرزدق: 107/2.
95- المصدر نفسه: 2/ 161.
96- المصدر نفسه: 2/ 289.
97- المصدر نفسه: 1/ 354.
98- المصدر نفسه: 1/ 283.
99- ينظر: البخاري، صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، 1997م: رقم: 5232.
100- ديوان الفرزدق: 45/2.
101- العباس بن الأحنف، الديوان، تحقيق: عاتكة الخرزجي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1954م: صـ 221.
102- ديوان الفرزدق: 171/2.
103- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م: صـ 113.
104- ديوان الفرزدق: 181/2.
105- المصدر نفسه: 168/1.
106- المصدر نفسه: 258/1.
107- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: 1/ 176.
108- ديوان الفرزدق: 413/1.
109- العلوي، الطراز: 14/2.
110- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ سليمان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1936: 291/1.
111- محمد محمد موسى، خصائص التراكيب: صـ 303.
112- ديوان الفرزدق: 153/2
113- محمد محمد موسى، خصائص التراكيب: صـ 309.
114- المصدر نفسه: 20/2.
115- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 144- 145.
116- ديوان الفرزدق: 2/ 284.
117- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت): 1/ 160- 161.
118- ديوان الفرزدق: 1/ 276.
119- المصدر نفسه: 2/ 15.
120- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صـ 147.
121- ديوان الفرزدق: صـ 147.
122- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صـ 147.
123- ديوان الفرزدق: 1/ 15.

124- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صـ 148.
125- المرجع نفسه: صـ 148.
126- ديوان الفرزدق: 2/ 178.
127- ينظر: عبد الرحمن حسن حبنَّكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: 420/1.
128- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1982م: 1/ 306.
129- ينظر: المرجع نفسه: 1/ 306.
130- ينظر: المرجع نفسه: 1/ 306.
131- ينظر: أحمد حسن الحسن، إبلاغية الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسمية في النسق النحوي مقاربة لسانية تداولية: صـ 283.
132- ديوان الفرزدق: 2/ 260.
133- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 306.
134- ينظر: المرجع نفسه: 1/ 306- 307.
135- ديوان الفرزدق: 1/ 418.
136- المصدر نفسه: 2/ 306.
137- المصدر نفسه: 1/ 274.
138- المصدر نفسه: 1/ 223
139- المصدر نفسه: 1/ 130 - 131.
140- المصدر نفسه: 2/ 320.
141- المصدر نفسه: 1/ 53.
142- ينظر: أحمد حسن الحسن، إبلاغية الإخبار بالمعرفة في الجملة الاسمية، صـ 285.
143- ديوان الفرزدق: 1/ 217.
144- المصدر نفسه: 1/ 39.
145- المصدر نفسه: 229/1.
146- المصدر نفسه: 1/ 302.
147- المصدر نفسه: 1/ 308.
148- المصدر نفسه: 302/1.
149- أبو النجم، الفضل بن قدامة العجلي، ديوان أبي النجم العجلي، جمع وتحقيق: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م: صـ 198.
- ديوان الفرزدق: 302/1. [150]